الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة حدود سليم للتوضيب وتصدير التمور -طولقة-

مذكرة مقدمة كجزء من نيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التجارية

تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالبة:

- عثمان زكية

الأستاذ المشرف:

- د- بن عيشي عمار

رقم التسجيل:	
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2014-2015

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أعز من أملك في هذه الدنيا، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها

إلى أمي الغالية جزاها الله خير الجزاء في الدارين

إلى من أضاء دربي نحو مستقبلي وبث النور في جوانحي، إلى من كد

وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير كي لا يذبل بروضنا الزهر

إلى أبي الغالي حفظك الله وأطال عمرك

إلى ربيع حياتي وفجري الباسم، إلى من أحيا بنبضهم وبجسور محبتهم

إلى من منحوني ثقتهم الجميلة

إلى إخوتي موسى ،رياض،اسحاق،ياسين،مصطفى،اسلام

وأخواتي،سميخة،سميرة،امل،حياة

إلى كل صديقاتي سهام ،قمرة ،سمية ،هجيرة ،بريزة،فاطنة و ربيعة وهاجر

وعفاف و رشيدة وجليلة .....

والى كل من حفظهم

شكر وعرفان

لله الشكر أولا و أخيرا ومنه التوفيق و النجاح وحده لا شريك له أن أمدني بالقوة و الإرادة لانجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان للأستاذ الفاضل "بن عيشي عمار" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما أسهم به من توجيهات ونصائح من خلال متابعته لهذا العمل ، ولما وهبني إياه من وقته الثمين وعلمه الواسع وخلقه العظيم متمنية له كل التوفيق والنجاح في مسيرته العلمية والعملية..

شكرا لكل أساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

كل الشكر لمن مد لنا يد العون ولو بكلمة

شكرا لكل من علمنا حرفا

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة بمؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور –طولقة– وتوصلت هذه الدراسة إلى أن:

- المؤسسة تقوم بإعداد قائمة التدفق النقدي من أجل تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.
- تقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاثة أنشطة وهي: تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات من الأنشطة التمويلية.
- يمكن اشتقاق مجموعة من النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية من أجل استخدامها في التقييم المالي.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التدفق النقدي، الأداء، الأداء المالي.

Summary :

This study addressed the issue of the role of the statement of cash flos in evaluating the financial performance of the institution through a case study of the institution of Salim Haddoud for packaging and exports of dates –toulgh- this study and concluded that:

- The institution is preparing cash flow in order to assess the actual and real performance and their ability to fulfill their obligations without recourse to external sources.
- Activities are divided in cash flow to three activities : the cash flows from operating activities and flows from investing activities, and flows from financing activities.
- Can derive a set of financial ratios of the statement of cash flows for use in the financial evaluation.

Key words: financial statements, cash flow, performance, financial performance.

الفهرس:

شكر و تقدير.....
الإهداء.....
قائمة الأشكال.....
قائمة الجداول.....
مقدمة .....أ-ج
الفصل الأول:عموميات حول القوائم المالية.....06
تمهيد.....06
المبحث الاول:القوائم المالية.....07
المطلب الاول:مفهوم القوائم المالية و السمات العامة لها.....07
المطلب الثاني:أهمية و أهداف القوائم المالية 10
المطلب الثالث:مستخدمو القوائم المالية.....13
المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية 15
المبحث الثاني:عموميات حول قائمة التدفقات النقدية.....17
المطلب الأول:مفهوم قائمة التدفقات النقدية 18
المطلب الثاني:أهمية قائمة التدفقات النقدية و أهدافها.....20
المطلب الثالث: أنواع التدفقات النقدية و محددات استعمالها.....21
المطلب الرابع:إعداد قائمة التدفقات النقدية.....24
خلاصة الفصل.....29
الفصل الثاني:الأداء المالي و تقييمه باستخدام قائمة التدفق النقدي.....31
تمهيد الفصل.....31
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.....32
المطلب الأول: مفهوم الأداء و أنواعه.....32
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....36
المطلب الثالث:مفهوم عملية تقييم الأداء و اهميته وأهدافه.....41
المطلب الرابع: مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته وشروطه.....44
المبحث الثاني:التحليل المالي.....48
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته.....48
المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي.....50
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....51
المطلب الرابع: مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل و أنواعه.....55
المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي.....57
المطلب الأول: تقييم السيولة باستخدام قائمة التدفق النقدي.....57
المطلب الثاني: تقييم الربحية باستخدام قائمة التدفقات النقدية.....59
المطلب الثالث: تقييم السياسات المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية.....60
المطلب الرابع: تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة باستخدام قائمة التدفق النقدي....60
خلاصة الفصل:.....63
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية لمؤسسة حدود سليم لتوضيب و تصدير التمور.....65
تمهيد الفصل:.....65
المبحث الأول: تقديم لمؤسسة حدود سليم.....67
المطلب الأول:النشأة و التعريف.....67.

الفهرس:

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
المطلب الثالث:أهداف المؤسسة.....
المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة حدود سليم.....
المطلب الأول: عرض الميزانية.....
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل.....
المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية و النسب المشتقة منها.....
المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بالطريقة المباشرة.....
المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة بالطريقة غير مباشرة.....
المطلب الثالث: نسب قائمة النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة حدود سليم.....
خلاصة الفصل:.....
الخاتمة .....
قائمة المراجع.....
.....

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	صفحة
01	توضيح تقييم الأداء المالي في منظمات الأعمال	45
02	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	52
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سليم حدود	67

قائمة الجداول

الرقم	البيان	صفحة
01	توضيح كيفية التدفقات النقدية الناتجة من الانشطة التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة	27
02	توضيح كيفية عرض التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشر	28
03	توضيح أصول مؤسسة سليم حدود	69
04	خصوم مؤسسة سليم حدود	70
05	قائمة الدخل لمؤسسة سليم حدود	71
06	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لمؤسسة سليم حدود	72
07	المقبوضات النقدية من العملاء	73
08	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير مباشرة) لمؤسسة سليم حدود	75

إن متابعة أداء المؤسسة أصبح من أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين داخل المؤسسة، نظرًا للتطورات الكبيرة والمتعدد في مختلف المجالات التي يشهدها العالم اليوم، فكبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها جعلها تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية التي لها أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة من خلال معرفة الوضع المالي لها ، فهي تعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط تقوم به المؤسسة، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدفها فهي بحاجة إلى تقييم أدائها .

إن التسيير الجيد والعقلاني للمؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على تحكمها في استعمال مواردها المختلفة بكيفية رشيدة، ويتم هذا عن طريق الاعتماد على مسيرين ذو كفاءة عالية في استخدام الأدوات اللازمة من أجل ذلك ومن أهم تلك الأدوات القوائم المالية التي تقوم على جمع المعلومات وفرزها، وبفضلها تسهل عملية تقييم النتائج واتخاذ القرارات من قبل المسيرين، وتكون هذه المعلومات مفيدة للمستخدمين متنوعين داخل المؤسسة وخارجها، سواء كانوا زبائن أو مستثمرين أو حتى مساهمين.

تهدف هذه القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات إلى توفير المعلومات عن المركز المالي وعن أدائها و التغيرات الحاصلة وتحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي، وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) على معلومات متنوعة يمكن استخدامها في التحليل المالي و اتخاذ القرارات من أجل توقع ما سوف يحدث مستقبلا، حيث تعتمد مدى صحة التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة، حيث أصبحت عملية اتخاذ القرارات معقدة وعلمية بحتة لا مجال لوجد العشوائية فيها أو الارتجال، لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرارات القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة أن النجاح والتقدم يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعا إلى التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرارا إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية حيث يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها، وتحديد نقاط الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، لذا لا يكفي إعداد القوائم المالية إنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي والتنبؤ بمستقبلها، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفق النقدي، حيث تستخدم هذه القائمة بشكل واسع من قبل المحللين و المدراء الماليين، ولكن بغض النظر عن الجهات التي تستفيد من هذه القائمة فإن أهدافهم جميعا تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامها، وتأتي أهمية التدفق النقدي في أنها توضح الأثر النقدي لكافة

الأنشطة التي قامت المؤسسة بها المؤسسة خلال الفترة المالية وبيان طبيعة هذا التدفق، وكذالك استخلاص نسب مشتقة منها تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا تبين قائمة التدفقات النقدية ؟
2. هل يمكن الاستغناء على قائمة التدفقات النقدية ؟
3. هل تستخدم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي ؟

الفرضيات: انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

1. قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية تؤدي إلي توفيق النقدية في أول و أخر الفترة.
2. قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها.
3. إن تقييم أداء المؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في لفت انتباه المسيرين في المؤسسة إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية داخل المؤسسة، حيث يقوم متخذ القرارات بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها من المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة إستمراريتها.

أهداف الدراسة :

يمكننا تلخيص أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف على النسب المستخرج من قائمة التدفق النقدي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- محاولة إبراز الدور الذي تلعبه قائمة التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- الإطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفق النقد.

أسباب اختيار الموضوع :

من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

أسباب موضوعية : وهي تتعلق بالموضوع ذاتية:

- أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي يبني عليه القرارات المناسبة بمختلف أنواعها.
- الدور الذي تلعبه المؤسسة في المجتمع.
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضع للمكتبة الجامعية.

أسباب ذاتية : يمكن تلخيصها فيما يلي:

- رغبتي في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به.
- جاء اختياري لهذا الموضوع بحكم التخصص الذي أدرس فيه.

المنهج المستخدم في الدراسة:

تتطلب دراسة ومناقشة إشكالية البحث المشار إليها سابقا، و كمحاولة لاختبار صحة الفرضيات المطروحة أو نفيها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري لأن المنهج الأكثر ملائمة لتقرير الحقائق وفهم عناصر الدراسة، في حين تم الاعتماد على منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة :

1. بن خليفة حمزة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المالي للمؤسسة.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة و على التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي قام بتصنيفه إلى ثلاث أنشطة رئيسية تشغيلية استثمارية، تمويلية، وخلصت هذه الدراسة إلي أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل كما أنها تسمح بتقييم الأصول الصافية

[1]- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012، 2013).

للمؤسسة، كما أنها تساعد في تقييم التغيرات التي حدثت في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2. اليمن سعادة استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، و إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة وخلصت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3. سالمي محمد الدينوري قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية [3]

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المعايير المحاسبة التي أصبحت ضروريا لتطبيقها في الجزائر، حيث أنه تم تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية ولقد اختار الباحث المعيار السابع قائمة التدفقات النقدية كمحور لهذه الدراسة وخلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي ليست بديلة لقائمتي الدخل أو الميزانية وإنما هي مكملة لهما، كما أن قائمة التدفقات النقدية لا تخضع للحكم الشخصي في إعدادها وبهذا فهي ليست عرضة لتحريف مثل غيرها من القوائم.

4. بن خروف جليلة دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات [4]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة، و إبراز أهمية استخدام هذه المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، كما أن الباحث قام بالاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، وخلصت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المالية هي التي تقدم بها المؤسسة وضعها المالي و أدائها، و الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثقة حتي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

[2]- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، رسالة ماجيستير، في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008،2009).

[3]- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجيستير قسم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008، 2009).

[4]- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (2008،2009).

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلي ثلاثة فصول، بحيث خصصنا الفصل الأول إلى عموميات حول القوائم المالية، نتطرق في المبحث الأول إلى القوائم المالية بصفة عامة، أما في المحث الثاني فقد تطرقنا إلى عموميات حول قائمة التدفق النقدي.

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الأول إلي المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فسوف نعرض فيه التحليل المالي، وخصصنا المبحث الثالث والأجير إلى دور قائمة التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي.

والفصل الثالث خصص لاستخدام قائمة التدفق النقدي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور، حيث احتوى المبحث الأول على تقديم عام للمؤسسة، ثم تطرق المبحث الثاني إلي المحتوى المعلومات للقوائم المالية للمؤسسة ، وخصصنا المبحث الثالث والأخير لتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة.

تمهيد

تقوم أي مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمنظمة خلال الفترة التي تغطيها، وتعتبر المحاسبة نظما دقيقا لذلك، حيث تنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية رئيسية تحدد المركز المالي للمؤسسة وهذه القوائم المالية هي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، الملاحق، حيث أننا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: القوائم المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول قائمة التدفق النقدي.

المبحث الأول: القوائم المالية

إن من مخرجات النظام المحاسبي، القوائم المالية التي تحتوي على مختلف المعلومات المحاسبية الضرورية الملائمة، فهي بيان محاسبي تعكس صورة الكيان الاقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية فتقوم بتوصيل المعلومات المختلفة والمتغيرة التي حالة على الموارد الاقتصادية نتيجة الاستخدام المستمر خلال السنة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية والسمات العامة لها

أولا: مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية ونذكر منها:

هي عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق طريقة معينة بموجب المعايير المحاسبية، ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة معينة (ربع سنة – نصف سنة – سنة)، فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي.[1]

هذا التعريف يبرز أن الكشوفات المالية تعد حسب طريقة معينة، وخلال فترة زمنية محددة وأن هذه الكشوفات تعكس صورة المؤسسة الحقيقية ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

وهناك من يعرفها على أنها السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث تخلص هاته القوائم المالية الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للمؤسسة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للمؤسسة، وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة.[2]

ركز هذا التعريف على أن القوائم المالية تظهر نتيجة المؤسسة بغرض إيصالها إلى الأطراف المستفيدة من هذه القوائم، وأن هناك قوائم تساعد على توضيح وتفصيل العمليات المعقدة وغير الواضحة.

---

[1] – دريد آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 68،69.

[2] – ربيع بوصبيع العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5- 6 / 05 / 2013، ص: 5.

وتعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية، كما تعتبر ذات فائدة لإدارة المؤسسة، لأنها توضح مدى نجاحها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة تكون شهر أو سنة، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها، إضافة الى نتائج الأعمال التي أدت الى الوصول الى هذا المركز المالي.[1]

ومنه نستنتج أن القوائم المالية هي " عبارة عن سجلات وتقارير رسمية توجه الى الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات وهناك أنواع من القوائم المالية، وهي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة فتساعد الأطراف الداخلية والخارجية باتخاذ قراراتهم".

ثانيا: السمات العامة للقوائم المالية

- القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف الى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الإقتصادية.
- أهداف القوائم المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير.
- تتأثر الأهداف أيضا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية.
- تنتج المعلومات غالبا بصورة تقريبية ولكنها ليست دقيقة تماما.
- تعكس المعلومات بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل.
- المعلومات الواردة في القوائم المالية ليست سوى مصدر واحد للمعلومات التي يحتاجها متخذ القرارات المتعلقة بمؤسسة الأعمال.[2]
- هناك تكلفة لإعداد واستخدام المعلومات.
- تنشأ أهداف القوائم المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها، لذلك لابد أن يعتمدوا على المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة.

[1] – سليمان عنبر، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجيستير ، علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011– 2012، ص: 57.

[2] – سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصور القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000، ص: 21، 22.

☜ يتم توجيه أهداف القوائم المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

بالنسبة للأهداف الخاصة بالتقارير المالية فإنها ليست مقصورة على القوائم المالية وتبين الأهداف أن:

- ✓ التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين تكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية ويتوافر لديهم الرغبة في دراسة المعلومة بمثابرة معقولة.
- ✓ يجب أن تقدم التقارير المادية المعلومات من أجل مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين في تقدير مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض، ولأن التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية للمؤسسة، لذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات اللازمة من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية الداخلية الصافية للمؤسسة وعدم التأكد المرتبط بها.
- ✓ يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها.
- ✓ يستخدم المستثمرون والدائنون التقارير المالية بشكل واسع، ولكن الأمر لا يقتصر عليهم ولكنه يمتد الى الناصحين والمستشارين الذين يعملون معهم.
- ✓ بالرغم من أن قرارات الاستثمار والائتمان تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، إلا أن التوقعات تعتمد بشكل عام أو على الأقل بشكل جزئي على تقييم الأداء السابق للمؤسسة.
- ✓ تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذا الوضع المالي للمؤسسة.[1]
- ✓ من المتوقع للتقارير المالية أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة أثناء فترة معينة وأيضا عن كيفية قيام إدارة المؤسسة بمسؤولياتهم تجاه الملاك.

[1] – سمير محمد الشاهد، مرجع سابق، ص: 22، 23.

- ✓ يستخدم المستثمرون والدائنون وغيرهم الأرباح والمعلومات الأخرى المتعلقة بعناصر القوائم المالية بطرق عديدة وذلك من أجل تقييم التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية، وقد يرغبون كذلك على سبيل المثال في تقييم أداء الإدارة والقدرة المكسبية والتنبؤ بالمكاسب المتوقعة وتقدير المخاطر، وكذلك لإعادة تقييم الوضع سواء بتأكيد أو رفض أو تغيير التنبؤات أو التقديرات الأولية، وعلى الرغم من أن التقارير المالية يجب أن تقدم معلومات أساسية لمساعدتهم، إلا أنهم يقومون بعمل تقديرات خاصة بهم.
- ✓ تعرف الإدارة الكثير عن المؤسسة من واقع معايشتها اليومية وما تعلمه الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرين والدائنون والمستخدمين الخارجين الآخرين، ولذلك فإن الإدارة تستطيع أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيراتها المالية على المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية

أولا: أهمية القوائم المالية

تنبع أهمية القوائم المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي، ومن أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها القوائم المالية تتمثل فيما يلي:

I. على مستوى المستثمر الفرد:

- ❖ الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.
- ❖ الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- ❖ التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.
- ❖ الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

II. على مستوى السوق المالية:

- ❖ حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.
- ❖ تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي الى تسعير خاطئ للأوراق المالية مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير لكفؤ للموارد المتاحة.
- ❖ توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.
- ❖ العمل على التوصل إلى أسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.

[1] – سمير محمد الشاهد، مرجع سابق، ص: 23، 24.

❖ خلق مجالات الابتكار و الأدوات الاستثمارية القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

III. على مستوى المجتمع:

❖ توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا.

❖ القضاء على أية مضاربات قد تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة إلى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي.

❖ عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.

❖ تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.[1]

ثانيا: أهداف القوائم المالية

إن معرفة أهداف القوائم المالية تمثل الخطوة الأولى في بناء نظرية محاسبية وإن المحاسبين قد اهتموا دائما بضرورة تحديد هذه الأهداف خاصة عندما كان النقاش العلمي بينهم حول مضمون وأشكال القوائم المالية ففي الولايات المتحدة قامت مجموعة عمل تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين لأول مرة عام 1973م بتحديد أصول أهداف القوائم المالية، ويعرف ذلك التقرير باسم " **ترو يولد** " الذي يعد من أهم المحاولات العلمية التي بذلت لتحديد أهداف القوائم المالية، ثم تتالت المحاولات فقامت هيئة معايير المحاسبية المالية FASB بإصدار بيان عام 1978م بخصوص أهداف المحاسبة المالية، وفي بريطانيا صدر تقرير عن معهد المحاسبين القانونين عام 1975م حول أهمية ومضمون أهداف القوائم المالية ومن أهم أهداف القوائم المالية ما يلي:

- تزويد متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية.
- خدمة المستخدمين الذين تتوفر لهم سلطة محدودة أو مصادر محدودة للحصول على معلومات.
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.
- تزويد المستخدم بالمعلومات لتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة.
- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث.[2]

[1] – ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004/2003. ص: 78.

[2] – حسين بلعزوز، عبد الفتاح علاوي، الإفصاح المحاسبي عن التضخم في القوائم المالية ، الملتقى الوطني حول تقييم المؤسسة،

وقد قسمت أهداف القوائم المالية إلى قسمين:

أ. الأهداف العامة:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية الحاليين والمرتقبين.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية بحيث تسمح بالفصل بين التدفقات التقديرية الحالية والمستقبلية.
- توفير المعلومات المتوقعة لموارد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.

ب. الأهداف التفصيلية:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة والتي تربط بين المجهودات و الإنجازات وتسمح بتنبؤات سليمة ولينة وفق الأساس النقدي.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد السيولة وتدفق الأموال أي تحديد مصادر التمويل وأوجه التصرف بهذه الأموال.
- توفير المعلومات التي تفيد في القوائم عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاية أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها، مع الإشارة إلى أن القوائم المالية لا يمكنها فصل أداء الإدارة عن أداء المؤسسة.
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتغيرات الإدارة.[1]

و يرى أن تعدد أهداف القوائم المالية من حيث النظرة التقليدية أداة توضح إنجاز الإدارة باعتبارها وكيلا عن أصحاب الوحدات الاقتصادية في التصرف في أموالها المكلفة بها، أما النظرة الحديثة فترى أهمية القوائم المالية من خلال خدمتها للمستثمرين والآخرين، فهي تساعدهم في التنبؤ بنشاط الوحدة الاقتصادية وتقييم أداءها وإجراء المقارنات اللازمة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستغلال الأمثل لموارد الوحدة الاقتصادية المتاحة.[2]

[1] – حسين بلعزوز، عبد الفتاح علاوي، مرجع سابق، ص :65.

[2] – مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 112.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية وخصائصها النوعية

أولا: مستخدمو القوائم المالية

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستمرون الحالين والمحتملون والموظفون والمقرضين والدائنين التجاريين الآخرين العملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور يستخدم هذه البيانات المالية لتلبية بعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات وتشمل هذه الاحتياجات:[1]

أ. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون ومقدمو رؤوس الأموال بالمشاريع التي يضعون فيها أموالهم بالنظر الى العائد المحقق أو المتوقع تحقيقه من الاستثمار فيها مع مقابلة ذلك بمستوى المخاطرة المرتبطة، ومن ثم يحتاجون الى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقييم النجاعة الاقتصادية والمالية للمؤسسة وصافي مركزها المالي، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء والبيع والاحتفاظ بالاستثمار، كما أنهم يهتمون بتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ب.الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات التي تسمح لهم بمعرفة ربحية المؤسسة وقدرتها على الاستمرار بما يحفظ مراكز عملهم، كما أنهم يهتمون بقدرتها على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم خاصة ما يرتبط منها بالطاقة الربحية (الجزء المتغير) ومنافع التقاعد.

ت.المقرضون: يهتم المقرضون بقدرة المؤسسة على الوفاء وعلى تسديد الديون في تواريخ الاستحقاق كما أنهم قد يهتمون بمعرفة وضعية المؤسسة وتقدير قدرتها المستقبلية بغرض اتخاذ قرار ممارسات الخيارات، كخيارات تحويل القروض مثلا.

ث.الموردون والدائنون الآخرون: يهتمون بدورهم أيضا بقدرة المؤسسة على دفع المبالغ المستحقة كذلك بقدرتها على الاستمرار في نشاطها إذا كانت العلاقات التي تربطهم بها تعاقدية وترتبط بالأجل الطويل.

ج.العملاء والمدينون الآخرون: يهتم العملاء بقدرة المؤسسة على استمرار في نشاطها بالنظر الى حاجتهم إليها في مجال التموين وتسليم السلع المطلوبة منهم وتزداد هذه الأهمية إذ كان ارتباطهم بها طويل الأجل.[2]

---

[1] – ماجد ماهر فهيم سابا، مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، غزة، 2008، ص: 32.

[2] – سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 57.

ح. الحكومات والوكالات العمومية: تهتم الحكومات ومختلف مصالحها العمومية بعملية توزيع الموارد وكيفية تنظيم نشاطات المؤسسات بغرض تحديد السياسات الضريبية والاجتماعية فضلا عن الحاجات الإحصائية التي تسمح بإعداد الحسابات الوطنية.

خ. الجمهور: قد يهتم الجمهور بالحصول على معلومات عن المؤسسات بغرض التعامل معها أو القيام بخيارات توظيف المدخرات في حالات الطلب العلني للادخار مثلا.[1]

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

هي الخصائص الواجب توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة التي تزيد من فائدة المعلومة المالية المقدمة للمستعملين وتتمثل هذه الخصائص في العناصر التالية: الملائمة، المصداقية، القابلية للمقارنة، المعلومات الواضحة وسهلة الفهم، الحياد، الأهمية النسبية.[2]

1. الملائمة: يجب أن تكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.

2. المصداقية: تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذ تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- ✓ البحث عن صورة صادقة.
- ✓ تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني.
- ✓ الحياد.
- ✓ الحيطة والحذر.
- ✓ الشمولية.[3]

3. القابلية للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية الى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية، من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية .

[1] – سفيان بن بلقاسم، مرجع سابق، ص: 57، 58.

[2] – كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-2010/01/18، ص

[3] - سعد بوراري، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الوادي، 17- 18 /01 / 2010، ص:10.

4. المعلومة واضحة وسهلة الفهم: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.[1]

5. الحياد: يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة منها على الأخرى، حيث إن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الاهتمام الجميع.

6. الأهمية النسبية: تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون إعتمادا على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف.[2]

المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية

أولا: الميزانية العمومية

تقدم الميزانية العمومية ملخصا لأهم بنود الأصول والخصوم وحق الملكية ورأس المال لأحد المؤسسات في يوم معين من الزمن، عادة في نهاية السنة المالية للمؤسسة.

وتعبر الأصول عن أهم استخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين وتعتمد معظم المؤسسات على الأصول وذلك لتوليد الإيرادات الداخلة للمؤسسة في المستقبل، فمؤسسة " كوكاكولا " على سبيل المثال تمتلك أصولا ثابتة في صورة مصانع ومعدات وخطوط إنتاج تعتمد عليها بالدرجة الأولى في إنتاج مزيج من المنتجات، وذلك لتحقيق إجمالي الإيرادات المؤسسة بحيث تساعد على زيادة التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي زيادة الربحية.[3]

أما عن الخصوم فهي عبارة عن مصادر الحصول على الأموال بإضافة الى حقوق حملة الأسهم أو بنود حقوق الملكية وبالطبع فإن حق الملكية يعبر عن بنود الخصوم التي تخص حملة الأسهم فقط وليس للدائنين حق فيها، ويفصل بعض الممارسين أن يطلق لفظ الخصوم فقط على التزامات المؤسسة قبل الدائنين في صورة تدفقات خارجية، ومثال على ذلك عندما تقوم شركة بإصدار سندات (دين على الشركة) وهي التزام على المؤسسة، وعليها أن تقوم بسداد الفوائد الدورية المستحقة بالإضافة الى قيمة هذه السندات في مواعيد الاستحقاق أو الاستهلاك.

---

[1] – سعد بوراري، مرجع سابق، ص: 10.

[2] – فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص: 47.

[3] – أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، مصر، ص: 118،119.

مفهوم عناصر القوائم المالية:

الأصول: هو مورد يخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة وتتوقع المؤسسة أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة السابقة حتى يوصف بأنه أصل.

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات صافية في المستقبل.
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

الالتزامات: هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المؤسسة والمحتوية على منافع اقتصادية، ولكي يوصف البند بأنه التزام فإنه لابد أن يفي بالخصائص الثلاثة التالية:

- يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتحويل مستقبلي الأصل عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

حقوق الملكية: هي المنافع المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة التزاماتها[1]

ثانيا: قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل

تجهز قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل بطريقة تحصر جميع الإيرادات المتعلقة بفترة زمنية محددة وتحمل إليها جميع المصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات والعائد لنفس الفترة ويتم تجهيزها على شكل جدول تتدرج به الأرقام بطريقة يمكن معها إبراز مصدر كل رقم فيها بكل وضوح ويحتوي هذا الجدول عادة على ثلاثة أعمدة واحدة منها للبيان وواحدة للمبالغ الجزئية والثالث للمبالغ الكلية وتوضع الأرقام السالبة عادة بين قوسين للدلالة على أنها سالبة ولغاية لفت النظر إليها بسهولة ولإزالة الالتباس الذي قد يحصل من جراء عدم معرفة القواعد المحاسبية والمالية أو من جراء عدم وضوح إشارة سالبة.[2]

عناصر قائمة الدخل:

[1] – حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/ 2009، ص: 146.

[2] – محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، دبي، 2008، ص: 69، 70.

وردت في الإطار المفاهيمي العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل وهي الإيرادات والمصروفات.

I. **الإيرادات:** تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة من الأصول، أو زيادة في هذه الأصول أو نقص في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

II. **المصروفات:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية من الأصول، أو استهلاكها، أو تحمل التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الى الملاك.[1]

ثالثا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية لا تظهر في قائمة الدخل.

رابعا: الملاحظات:

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.[2]

أما قائمة التدفقات النقدية سوف نتطرق إليها في المبحث الثاني

المبحث الثاني: عموميات حول قائمة التدفقات النقدية

إن الجمعيات العلمية اهتمت بقائمة التدفقات النقدية في كثير من دول العالم، وقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعديد من المراحل حتى وصلت الى الشكل الذي هي عليه الآن، حيث أنه تم إلزام المؤسسات بإعداد قائمة النقدية لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي وهي قائمة توضيح التغيرات التي تمت في عناصر المركز المالي بين بداية الفترة ونهايتها.

[1] – حكيمة مناعي، مرجع سابق، ص: 148.

[2] – أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي، 17– 18/ 01/ 2010، ص: 4.

المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفق النقدي بأنها:

عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو بالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.

والأداة المستخدمة حاليا في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي والتي يمكن أن تشتق منها مؤشرات ونسب مالية، ذلك لأنها توفر معلومات لا تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، بمعنى أنه من خلال البيانات والمعلومات التي تضمنها قائمة التدفق النقدي يتم اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم نشاطات المؤسسة المختلفة بشكل أفضل من الاعتماد على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.[1]

وهي أيضا عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل فالمقرض في الأجل القصير يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالربحية لتحصيل ديونه قصيرة الأجل، والمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية لأهميتها في تحديد سعر السهم في السوق، فمن المعروف أن توزيعات الأرباح تؤثر على سعر السهم، فإذا لم يكن لدى المؤسسة نقد جاهز فإنها لن تقوم بتوزيع أرباح على المساهمين حتى ولو أنها حققت أرباحا، كذلك فإن الإدارة تهتم بالتدفقات النقدية للتخطيط للسيولة والحاجة للتمويل الخارجي وإدارة النقدية.[2]

و هي أيضا قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، ذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين.

إذ تحقق هذه القائمة المميزات التالية:

- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة.
- ✓ معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- ✓ التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

[1]– مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 66.

[2] – فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط3، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 40.

- ✓ التعرف على النقدية الغير المتاحة للاستخدام في المؤسسة.
- ✓ مقارنة المراكز النقدية بين المؤسسات المختلفة وفي ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.
- ✓ التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

ومنه فإن قائمة التدفقات النقدية تتضمن ثلاثة أنشطة وهي التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، التي تتم خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، حيث أن الغرض منها هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية، حيث أنها تظهر من أين جاء النقد مصادر النقدية وأين ذهبت هذه النقدية، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن تلك الموجودة في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.[1]

أغراض قائمة التدفقات النقدية

من أهم الأغراض التي تسعى قائمة التدفقات النقدية الى تحقيقها الآتي:

1. تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة: تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن الاستفادة منها في التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده على أساس الاستحقاق، وبين التدفق النقدي الذي يتم تحديده على أساس النقدي، إذ أن تحقيق المؤسسة لصافي دخل مرتفع لا يعني بالضرورة تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس إلى أن ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي يعني ارتفاع نوعية وجودة الأرباح والعكس بالعكس.

2. تقييم سيولة المؤسسة: يرتبط وضع السيولة لدى المؤسسة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكما زاد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما كان مؤشرا على وجود فائض نقدي موجب (سيولة) لدى المؤسسة يمكن استغلاله في إعادة الاستثمار أو السداد أية التزامات مستحقة.[2]

أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا فذلك يعني وجود عجز نقدي يتطلب من المؤسسة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز، إما عن طريق بيع جزء من الاستثمارات أو البحث عن مصادر تمويلية خارجية كالاقتراض، بالإضافة الى ذلك فإن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يفيد في اختبار مدى كفاءة سياسة التحصيل التي تتبعها المؤسسة.

3. تقييم سياسة التمويل: حيث يمكن استخدام المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في سياسة التمويل التي تتبعها المؤسسة.

---

[1] – سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013، ص: 82.

[2] – محمود يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 23.

4. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: يمكن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.[1]

المطلب الثاني: أهمية قائمة التدفقات النقدية وأهدافها

أولا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار (IAS7)، فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية على كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيها استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الدخل وصافي التدفقات النقدية.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، وتوزيع الأرباح للمساهمين ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملياتية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وتسديد الالتزامات اتجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة، أما التدفقات من الأنشطة الاستثمارية تبين مدى الزيادة أو الانخفاض في الطاقة الإنتاجية، حيث أن الزيادات في الاستثمارات يمثل إشارة إيجابية مما يجذب المستثمرين والمساهمين، وتمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء.[2]

ثانيا: أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفق النقدي تعد لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- ✓ التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- ✓ إيجاد معيارا محددا للحكم على مدى كفاية الأداء النقدي.
- ✓ وضع برنامج زمني للتحصيل والتسديد النقدي المناسب.

[1] – محمود يوسف الهباش، مرجع سابق، ص: 23.

[2] – شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 53.

- ✓ تحديد كمية ونوعية الاحتياجات النقدية التي تتزامن وموعد الدورة التجارية.
- ✓ لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء والبيع.
- ✓ المساهمة في الاقتصاد باستعمال النقد المتاح.[1]
- ✓ تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية خلال فترة معينة.

بمعنى آخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة، عليه فإن التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية:

- مصادر النقد خلال فترة معينة.
- استخدامات النقد خلال فترة معينة.
- التغير في رصيد النقد خلال فترة معينة.

المطلب الثالث: أنواع التدفقات النقدية ومحددات استعمالها

أولا: أنواع التدفقات النقدية

يمكن التعرف على أنواع التدفقات النقدية من خلال الوقوف على محتويات التدفق النقدي كما يلي:

➢ **التدفقات النقدية التشغيلية:** وتتكون من جميع العمليات التي تنتج عنها أي إيراد أو مصروف والذي يبدأ عند احتساب صافي الدخل.

1) الإيرادات التشغيلية: وتشمل ما يلي

☜ إيراد مبيعات السلع والخدمات.

☜ الإيراد المتأتي من استرداد القروض (الفائدة المقبوضة) والفائدة من الأوراق المالية (الأرباح المقبوضة)[2]

2) المصروفات التشغيلية: وتشمل ما يلي

☜ المبالغ المدفوعة للموردين.

☜ الرواتب والأجور.

☜ الضرائب.

☜ الفوائد التي تدفع على القروض التي حصلت عليها المؤسسة.

☜ أية مصروفات أخرى.

[1] – فيصل الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 185.

[2] – مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص: 68، 69..

➢ **التدفقات النقدية الاستثمارية**

وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء استثمارات في ديون أو حقوق الملكية)، وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

☜ **الإيرادات الاستثمارية:**

✓ الإيرادات المتأتية من بيع الأصول الثابتة.

✓ الإيرادات المتأتية من بيع الأوراق المالية.

✓ استرداد أصل المبالغ المقرضة.

☜ **المصروفات الاستثمارية:** وتشمل

✓ مصاريف شراء الأصول الثابتة.

✓ مصاريف شراء الأوراق التجارية.

✓ المبالغ المقرضة للغير.

➢ **التدفقات النقدية التمويلية:**

وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

❖ الحصول على رأس المال من الملاك إمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات.

❖ اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

✓ **الإيرادات التمويلية:** وتشمل

❖ بيع الأسهم

❖ بيع السندات

✓ **المصروفات التمويلية:** وتشمل

❖ الأرباح الموزعة لحملة الأسهم.[1]

تعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المؤسسة والذي يعتبر أفضل مقياس لقدرة المؤسسة على توليد النقد وبالتالي إستمراريتها ولابد من الإشارة هنا الى وجود بعض التدفقات النقدية المتصلة بعمليات تمويلية أو استثمارية (الفوائد والأرباح المقبوضة) والفوائد المدفوعة للمقرضين حيث يتم إدراجها ضمن العمليات التشغيلية كون هذه البنود تدخل ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

وبشكل عام عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب مراعاة ما يلي:

[1] – مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسي محمد سلامة، مرجع سابق، ص ص: 69 – 71.

- إن العمليات التشغيلية تتضمن البنود التي تدخل في تحديد الدخل.
- إن العمليات الاستثمارية تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن التغير في الأصول الثابتة.
- إن العمليات التمويلية تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن التغير في الخصوم طويلة الأجل وبند حملة الأسهم.[1]

ثانيا: محددات استعمال قائمة التدفقات النقدية

لكون أن قائمة التدفقات النقدية تقوم على الأسلوب الكمي فمن الطبيعي الثقة في نتائجها عالية، لكن هذا لا يمنع من لفت الأنظار الى أن جودة أي رقم فيها لا تزيد بأي حال من الأحوال عن جودة الفرضية التي سبق وأن بني عليها هذا الرقم، وبما أن كل فرضية من تلك الفرضيات هي من إعداد البشر فإنه لابد وأن تكتفنها العديد من نقاط النقص أو الضعف وبالتالي فإن كل رقم مقدر فيها ما هو إلا انعكاس آلي لهذه العيوب والتي من أهمها على سبيل المثال:

1. **عدم الدقة التامة في تقدير قيمة المبيعات:**

إن قائمة التدفقات النقدية تبدأ بالرقم التقديري للمبيعات والإيرادات الأخرى، وهذا الرقم هو حاصل ضرب الكمية في السعر، والكمية والسعر يتم تقديرهما بشكل مسبق من قبل بشر وهؤلاء البشر كما نعلم هم بطبيعتهم خطاءون فالكمال لله وحده ولا يعلم الغيب إلا هو جل جلاله، وبالتالي فإن نتيجة أخطاء البشر من الطبيعي أن تنعكس سلبا وإيجابا على كافة التدفقات النقدية الداخلة من المبيعات النقدية والآجلة، وما ينطبق على المبيعات ينطبق بالتمام والكمال على الإيرادات الأخرى.

2. **عدم الدقة التامة في تقدير قيمة المشتريات**

إن الرقم الثاني في قائمة التدفقات النقدية هو الرقم التقديري للمشتريات والمصاريف التشغيلية والإدارية وهذا الرقم هو حاصل ضرب الكمية في السعر، والكمية والسعر يتم تقديرهما بشكل مسبق من قبل البشر وهؤلاء البشر كما أسلفنا الذكر هم بطبيعتهم خطاءون، وبالتالي فإن نتيجة أخطاء البشر من الطبيعي أن تنعكس سلبا وإيجابا على كافة التدفقات النقدية الخارجة من المشتريات النقدية والآجلة، وما ينطبق على المشتريات ينطبق بالتمام والكمال على المصاريف التشغيلية والإدارية.

3. **عدم الدقة التامة في اختبار الفترة الكلية والجزئية**

إن تقدير الفترة الزمنية الكلية والجزئية لقائمة التدفقات النقدية يتم من قبل البشر وهؤلاء البشر كما أسلفناهم بطبيعتهم خطاءون، فقد تتزامن تقديراتهم مع الدورة التجارية والموسمية الى الشركة وقد لا تتزامن، الأمر الذي قد يعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الى الشركة بصدق وعدالة أو العكس.

[1] – مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسي محمد سلامة، مرجع سابق، ص: 71، 72.

4. عدم الدقة التامة في الموائمة بين التدفقات الداخلة والخارجة

إن الملائمة بين التدفقات الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية يتم من قبل البشر و وهؤلاء البشر كما أسلفناهم بطبيعتهم خطاءون، فقد تتزامن تقديراتهم للتدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة خلال الفترة الزمنية وقد لا تتزامن، الأمر الذي قد يوازن بين التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة خلال الفترة الزمنية وقد لا تتزامن، الأمر الذي قد يوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو العكس.

وللتقليل من حجم أثار العيوب فإنه لابد من القيام بإعداد ثلاث قوائم للتدفقات النقدية ولنفس الفترة، الأولى تحت فرضية التفاؤل (أفضل الظروف) والثانية تحت فرضية التشاؤم (أسوأ الظروف) والثالثة تحت فرضية التشاؤم (الظروف الأكثر احتمالا) مع ضرورة العمل على مراجعتها وتعديلها باستمرار، الأمر الذي يؤكد بأن قائمة التدفق النقدي هي من الأدوات الضرورية والهامة من بين أدوات التخطيط المالي لاسيما حينما يتعلق الأمر بالتعريف على كمية ومواعيد الاحتياجات النقدية وما يترتب عليها من تسديدات نقدية وذلك لكونها تساعد على تحديد كمية النقد المتوقع دخوله وكمية النقد المتوقع خروجه خلال الفترة من الشركة.[1]

المطلب الرابع: إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك ثلاثة أسس لإعداد قائمة حركة الأموال هي إعداد قائمة حركة الأموال على الأساس النقدي إعداد حركة الأموال على أساس رأس المال العامل، إعداد على الأساس الشامل، وفيما يلي نقوم بتوضيح مفهوم كل قائمة.

1. قائمة حركة الأموال ذات الأساس النقدي:

تأخذ هذه القائمة التغييرات الحاصلة على أساس النقدي أي البنود التي تسبب الزيادة والنقصان في النقدية مثل تسديد الديون على المؤسسة و المقبوضات من الزبائن، حيث يمثل تسديد الديون نقصا في الأرصدة النقدية و المقبوضات زيادة فيها وإعداد القائمة على الأساس النقدي له عيوب حيث تتجاهل أمورا كثيرة وتأخذ فقد البنود النقدية في الزيادة والنقصان وكما أن النقدية تتعرض للتذبذب باستمرار وفق الظواهر الاقتصادية فإن القائمة لا تعبر بشكل دقيق عن الهدف المعد من أجله، وكما أن في حالة حصول المؤسسات وبالتالي تعبر عن وضع مالي جيد للمنشأة رغم أن هناك قصورا في مجالات أخرى، بالرغم من ذلك فإن القائمة تمتاز بالسهولة في الإعداد وإمكانية استخدامها في التخطيط قصير الأجل، وتبقى القائمة محدودة الإستخدام في مجالات أخرى.

[1] - مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسي محمد سلامة، مرجع سابق، ص ص 198 ، 199.

2. قائمة حركة الأموال ذات أساس رأس المال العامل:

تعتبر هذه القائمة أكثر شمولية وفائدة من القائمة السابقة ويعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ومن خلال المفهوم نستنتج أن هذه القائمة معدة أساسا في ضوء التغييرات التي تحصل على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وتعتبر قائمة حركة الأموال على أساس رأس المال العامل بديلة عن القائمة النقدية السابقة وتدخل فيها جميع العمليات والنشاطات التي من شأنها زيادة أو تخفيض رأس المال العامل، ومع ذلك يأخذ على هذه القائمة بأنها تتجاهل بعض الأنشطة المالية والاستثمارية المهمة والتي ليست بالضرورة تدخل ضمن القائمة مثل ألأسهم الجديدة وبيع سندات الدين طويلة الأجل أو شراء الأصول الثابتة ... الخ، من العمليات التي لا تقع ضمن مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

وعن إعداد هذه القائمة فإن أي عملية تؤدي الى زيادة رأس المال العامل تعتبر مصدرا من مصادر رأس المال العامل وكذلك أية عملية ينتج عنها نقصان في رأس المال العامل تعتبر استخداما له وأما العمليات الأخرى التي لا تؤثر على الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة فلا تعتبر مصدرا أو استخداما لها فلا تظهر في القائمة وهذا ما يعاب على القائمة. [1]

أي إهمالها لبعض البنود ومع ذلك فالاستفادة من القائمة لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وقروضها قصيرة الأجل وعلى مستوى التخطيط قصير المدى.

3. قائمة حركة الأموال ذات الأساس الشامل:

تتضمن قائمة حركة الأموال على الأساس الشامل جميع البنود المحاسبية التي تتأثر بالزيادة أو النقصان بين فترتين متتاليتين وعليه فإن هذه القائمة قد تجاوزت العيوب بالنسبة للقائمتين السابقتين (قائمة حركة الأموال ذات الأساس النقدي وقائمة حركة الأموال ذات الأساس لرأس المال العامل) وذلك لإحتوائها على جميع مصادر التمويل ومصادر الاستخدامات للمؤسسة وعند إعداد القائمة لابد من التأكد على أن أية زيادة في فقرات الأصول تعد استخداما وأي نقص فيها يعد مصدرا، ومن جانب فإن أية زيادة في فقرات الخصوم تعد مصدرا وأي نقصا فيها يعد استخداما وهنا نقصد بالزيادة أو النقصان للسنة التالية عن السنة السابقة.

وبناءا على ما تقدم يمكننا من وضع تعريف شامل لقائمة حركة الأموال على الأساس الشامل: " أنها قائمة تبين التغيرات التي تظهر بين البنود المحاسبية خلال فترتين متتاليتين أو متقاربتين كما تتضمن

[1] - عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 82.

التعديلات التي تطرأ عليها خلال الفترة ومن ثم إظهار التدفقات المالية بنوعيها سواء كانت استخداما أو مصدرا للأموال وبشكل واضح يبين المصادر الخاصة بالتمويل وأوجه استخدامها.[1]

إعداد قائمة التدفق النقدي

إن الطريقة التي يتم بها عادة إعداد كشف التدفقات النقدية يطلق عليها الطريقة غير المباشرة كونها تبدأ من صافي الدخل (صافي الربح) المحسوب في قائمة الدخل وتضاف إليه أية مصادر للأموال خلال المدة الزمنية لإعداد كشف التدفقات وعادة تكون سنة واحدة، كما يطرح منه أية استخدامات للأموال خلال نفس الفترة.

فمن المعلوم أنه لغرض الوصول إلى صافي الدخل، فإنه يتم طرح عدد من الفقرات من إجمالي المبيعات، ومن هذه الفقرات النفقات غير النقدية، مثل الاستهلاك والذي يعتبر أكبر هذه الفقرات من ناحية القيمة، ولكون هذه الفقرات ليست نفقات نقدية حقيقية فيجب إضافتها مرة أخرى الى صافي الدخل من أجل تحديد المركز النقدي الحقيقي، أما باقي الفقرات فتتعلق بالتغيرات في حسابات رأس المال العامل والتي تعتبر من الأنشطة التشغيلية الرئيسية، فعلى سبيل المثال يعتبر انخفاض قيمة أحد حسابات الموجودات المتداولة من سنة لأخرى في الميزانية العمومية مصدرا للنقد (الأموال)، والعكس صحيح، إذ تعتبر زيادة قيمة أحد حسابات الموجودات المتداولة من سنة الى أخرى في الميزانية العمومية استخداما للنقد (الاموال) كما أن الزيادة في قيمة احد الحسابات المطلوبة المتداولة من سنة لأخرى في الميزانية العمومية مصدرا من مصادر النقد (الأموال) للمؤسسة وبالعكس يعتبر الانخفاض في قيمة أحد حسابات المطلوبات المتداولة من سنة لأخرى في الميزانية العمومية استخداما للنقد (الأموال) في المؤسسة.

والجدير بالذكر أن مصادر النقد (الأموال) تضاف الى صافي الدخل في الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية، والعكس بالنسبة الى استخدامات النقد (الأموال) حيث يطرح من صافي الدخل، وهذا الأمر منطقي طالما أن الأنشطة التشغيلية التي تضيف نقد للمؤسسة تعتبر من مصادر أموال المنشأة والعكس صحيح، أي أن الأنشطة التشغيلية التي تتضمن استخداما للنقد تعتبر من المجالات التي تخفض النقد في المؤسسة، وهذا الأمر ينطبق على جميع فقرات رأس المال العامل في جانب الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة يستثنى من التحليل السابق فقط أحد حسابات المطلوبات المتداولة وهي أوراق الدفع فرغم وجوده ضمن فقرات رأس المال العامل إلا أنها تعتبر ضمن الأنشطة التمويلية وليست ضمن الأنشطة التشغيلية.

[1] – عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 85 – 88.

أما بالنسبة للجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فتتعلق بشراء وبيع الموجودات الثابتة أو الطويلة الأجل أو شراء مؤسسات أخرى والاستحواذ عليها، أو بيع أجزاء أو أقسام من المؤسسة أو حتى بعض أو أحد خطوط الإنتاج فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة التقوى خلال السنة الماضية بشراء مصنع ومعدات، وهذا يعتبر تدفق نقدي للخارج وبالتالي يجب طرحه من صافي الدخل.

أما بالنسبة للجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كشف التدفقات النقدية فيشمل الأنشطة المتعلقة ببيع أو إعادة شراء الأسهم العادية أو الممتازة أو كلاهما، فعلى سبيل المثال قامت المؤسسة بإصدار أوراق دفع جديدة خلال فترة إعداد الكشف وبذلك فإنها تعتبر من مصادر النقد (الأموال) داخل المؤسسة.

في نهاية كشف التدفقات النقدية يتم حساب صافي هذه التدفقات من الأجزاء الرئيسية الثلاث في الكشف.[1]

الجدول رقم – 01 – جدول يوضح كيفية عرض التدفقات الناتجة من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة غير المباشرة

البيـــــــــــان	وحدة نقديـــة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	XX
صافي الربح قبل الضرائب	XX
يتم تسويته بـ	
إهلاك الأصول الثابتة	XX
إهلاك الأصول الملموسة	XX
فوائد تمويلية ومنه المؤسسة في أرباح غير الموزعة من الاستثمارات طويلة الأجل	XX
صافي أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل	XX
النقص في المخزون	XX
الزيادة في المخزون	XX
الزيادة في المدينين	XX
صافي النقدية من أنشطة التشغيل	XX

المصدر: سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 48.

[1] – أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، ط2، دار وائل، الأردن، 2012، ص 69، 70.

الطريقة غير المباشرة: تعتمد الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية على قاعدة الإفصاح المالي حيث أنها تبين بالتفصيل المكونات الرئيسية للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، من خلال حصر كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتبويبها ضمن البنود الرئيسية الواجب وضعها في قائمة التدفقات النقدية.[1]

الحدول رقم – 02 –: جدول يوضح كيفية عرض التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام طريقة مباشرة

البيـــــــان	وحدة نقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	XX
نقدية محصلة من العملاء	XX
مدفوعات نقدية للموردين	XX
إيرادات أخرى محصلة	XX
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	XX

المصدر: سالمي محمد، مرجع سابق، ص: 81.

مزايا وعيوب الطريقة المباشرة وغير المباشرة:

من مزايا الطريقة المباشرة أنها تبين العناصر الرئيسية لكل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الخاصة بنشاط التشغيل وهي بذلك تعتبر مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية عكس إستخدام الطريقة غير المباشرة التي تبين صافي التدفقات النقدية بينهما ومع ذلك فقط لوحظ أن العديد من الشركات تفضل استخدام الطريقة الغير مباشرة لسهولتها وتستخدمها العديد من المؤسسات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية لقلة تكلفتها وسهولة إعدادها.[2]

[1] - محمد الأمين، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص إدارة ومالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2007/ 2008، ص :71.

[2]- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 85.

خلاصة الفصل:

يعد التعرف على القوائم المالية يمكن استنتاج أهمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية، فهي توصل رسالة مفهومة وواضحة لمستخدمي المعلومات الموجودة بالقوائم المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المتحصل عليها كما أنها تساعد في تقييم أداء المؤسسة والحكم على مدى كفاءتها وعلى مركزها المالي، وإذا كانت تحقق أهدافها المرجوة أولا.

كما أن المعلومات تساعد الإدارة ومختلف مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة الى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض. بالإضافة الى تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية تعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة على كل نشاط على حدى، وخاصة أن أغلب مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالتدفقات النقدية الناتجة عن التدفقات من الأنشطة التشغيلية.

تمهيد:

تزايدت أهمية المعلومات المحاسبية بسبب التطورات العديدة التي شهدها العالم اليوم في مختلف المجالات، حيث أن المعلومات المحاسبية تلعب دورًا كبيرًا في تقييم أداء المؤسسة، لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبني عليها القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة علي مؤسسة، ولغرض الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية كان لابد من ظهور التحليل المالي.

إن التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات المناسب ، أي أن تقييم يهدف إلي معرفة نقاط القوة وتعزيزها ،ونقاط الضعف ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول عملية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي

المبحث الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

إن القيام بدراسة نظرية لأداء المؤسسة يعد أمرًا ضروريًا من أجل الإحاطة بجميع جوانبه المختلفة ولقد تناولنا في هذا المبحث مفهوم الأداء ومكوناته وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه ومحدداته وأبعاده .

المطلب الأول: مفهوم الأداء و أنواعه

أولاً: مفهوم الأداء

يعرف الأداء بأنه قيام الشخص بالأعمال والواجبات المكلف بها للتأكد من صلا حيتهم لمباشرة مهام وأعباء وظائفهم ،فهو عبارة عن سلوك عملي يؤديه فرد أو مجموعة من الأفراد أو المؤسسات يتمثل في أعمال وتصرفات وحركات مقصودة من أجل عمل معين لتحقيق هدف محدد أو مرسوم.

إن اصطلاح الأداء مأخوذ من حقل المالية، ويعني تقديم نموذج محكم ،بمعني إنجاز وفقًا لأسس وقواعد ومعايير محددة.[1]

و هناك من يعرف الأداء بمدى قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها وضبطها لتكاليفها وتحكمها فيه وقياس نتائجها ،هذا التعريف ركز علي جانب مهم وهو الكفاءة الذي يعطي العلاقة بين النتائج والأهداف المنتظرة في حين ذهب آخرون لاعتبار الأداء علي أنه كل ما يتعلق بالكفاءة والفعالية والملائمة ولاشك أن تغيرات وتعقيدات المحيط أدت إلي النظر إلي الأداء ومكوناته نظرة أكثر عمقًا بإضافة إلي الكفاءة والفعالية هناك الإنتاجية والتنافسية فحسب لويس ريدموند ة فإن الأداء عبارة عن نتيجة وهو يتكون من الكفاءة والفعالية الإنتاجية التنافسية.[2]

و يعرف الأداء أيضًا بأنه إنجاز الأهداف التنظيمية باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية وتعني الكفاءة تعظيم النتائج باستخدام أقل الموارد أما الفعالية فتتعلق في إنجاز الأهداف المرغوبة وقد ركزت العديد من الدراسات علي مفاهيم الأداء وتقييمه وتناول معظمها الأداء من منظور الأمور الداخلية لكن ذلك التقييم لا يركز علي الأهداف قصيرة الأمد.[3]

---

[1]– عقيلة محمد المبيض، أسامة محمد جرادات ، التدريب الإداري الموجه بالأداء،ط 2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر ،2012،ص27

2– ربيع مسعود، دور القيادة في أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،(2005 . 2006) ،ص91.

3– شادي عطا محمد عايش، أ ثر تطبيق إ دارة الجودة الشاملة علي الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية غزة ، (2008.2007)،ص:44.

ويقصد كذلك بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلي تحقيقيها، وهو مفهوم يعكس كلًا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي مفهوم الأداء يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعي إلي تحقيقها.[1]

و منه فإن الأداء هو القيام بتنفيذ عمل أو إنجاز نشاط معين من أجل الوصول إلي مجموعة من الأهداف المحددة، حيث أنه يجب توفر عنصرين أساسين هما الكفاءة و الفعالية في الأداء، بحيث يجب علي المؤسسة أن تستخدم مواردها بكفاءة وفعالية.

و يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية و الكفاءة أي المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية و الكفاءة في تسيرها.

✓ **الفعالية:** ينظر الباحثون في علم التسيير إلي مصطلح الفعالية علي أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة ، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلي أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح ، فقد أعتبر المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، فقد ومن ثم حسب نظرهم تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة.

و تعرف الفعالية علي أنها القدرة علي تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلي النتائج المرتقبة، أو هي قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نموا مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة، ومنه فإن الفعالية تتعلق بقدرة المؤسسة علي تحقيق نتائجها وبلوغ أهدافها ، فكلما كانت نتائج المؤسسة المحققة أقرب إلي النتائج المرتقبة كلما كانت الفعالية أكثر، والعكس صحيح.

✓ **الكفاءة:** يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية و الاجتماعية بعدم الاتفاق بين الباحثين والكتب حول تعريفه.

وتعرف الكفاءة علي أنها القدرة علي القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الأقل تكلفة نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنيه التكاليف ، كما تعرف الكفاءة علي أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر للموارد يذكر.

[1]– عبو عمر ،عبو هوده ، دورا لإستراتيجيات العامة للتنافس في تحقيق الأداء في المؤسسة ، الملتقي الدولي الرابع حول المنافسة للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية

و عليه نستنتج أن الكفاءة هي تعظيم الأرباح، وتدنيه التكاليف إلي أقصى حد ممكن.[1]

ثانياً: أنواع الأداء

إن الاختلاف الموجود بين الباحثين وجميع الكتاب حول مفهوم الأداء أدى إلي عدم وجود إتفاق علي أنواع الأداء حيث نجد كل باحث يقسم الأداء حسب معايير معينة. [2]

وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلي حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن من نقل المعايير المعتمد في تصنيف هذه الأخيرة و استعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية الأجل والطبيعة.

1. **حسب معيار الشمولية** :تقسم الأهداف إلي كلية وجزئية ومنه يقسم الأداء إلي:

-**الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلي أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة كاستمرارية الشمولية ، الأرباح ، النمو.....

-**الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق علي مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلي عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة ، حيث يمكن أن يقسم حسب المعيار الوظيفي إلي، أداء وظيفة الأفراد ، أداء وظيفة التموين ، أداء وظيفة الإنتاج ، وأداء وظيفة التسويق أداء الوظيفة المالية.

ونشير إلي أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداء أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضًا دراسة الأداء علي مستوى مختلف وظائفها.

2. **حسب معيار الطبيعة:** الذي يقسم الأهداف إلي اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية...، فإنه يمكن و إن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية يصنف الأداء إلي اقتصادي، اجتماعي، سياسي وتقني...، وفي إشارة إلي هذا التصنيف يقول أحد الباحثينُ لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها

[1]-الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، عدد7 ،جامعة الجزائر ،2009.201، ص: 220،221.

[2]- نوال شين ، دور الأداء الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة قسم تسيير المؤسسة ،(2007.2008) ، ص:47 ،

بالاعتماد علي الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل علي صورة المؤسسة في الخارج.[1]

3. الأداء حسب معايير المصدر:حسب معيار المصدر يقسم الأداء إلي داخلي وخارجي:

- **الأداء الداخلي:** ينتج من ثلاث توليفات وهي:

✓ **الأداء البشري:** هم معاونين المؤسسة، الذين ترجع لهم الأقدمية لتحسين الفعالية، لأن الموضوع هنا هو المراقبة الاجتماعية ولا يوجد إنتاجية بدون هؤلاء الأشخاص، فالأداء البشري يعتبر بمثابة المصدر الحقيقي لتكون الميزة التنافسية.

✓ **الأداء التقني:** يعرف بقدرة علي تحقيق الاستثمار بفعالية.

✓ **الأداء المالي:** يصف الفعالية في التعبئة و استخدام الوسائل المالية.

بشكل عام الأداء الداخلي للمؤسسة هو الأداء الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد البشرية ، المادية ، فمن خلال دمج الأداءات المختلف لهذه الموارد أو العناصر ، نحصل علي الأداء الداخلي للمؤسسة.

-**الأداء الخارجي:** ويسمى أيضا الموروث من المحيط يتعلق بجميع التطورات الخارجية هذه التطورات تنشأ خارج المؤسسة وتؤدي إلي تغيير حتمي في مسارها ، فنجاح المؤسسة أو فشلها يتوقف علي قدرتها علي تحقيق درجة عالية من التلاؤم بين أنشطتها و بين البيئة التي تنشط فيها ، هذا الأداء يظهر من خلال تفاعل المؤسسة مع محيطها وتحقيق نتائج جيدة كارتفاع رقم الأعمال أو خروج أحد المنافسين ، أو ارتفاع القيمة المضافة ، ويتحقق هذا الأداء إذا استجابت المؤسسة للتطورات الخارجية والقدرة علي سبقها.[2]

[1]- عبد المليك مزهودة ،الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2001 ، ص89.

[2]- شباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص تسيير المؤسسة جامعة محمد خيضر بسكرة ،(2008.2007)، ص:8.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء ومحدداته وأبعاده

أولاً: العوامل المؤثرة في الأداء

ذهب الباحثون نحو تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة إلي مجموعات متجانسة ، ولقد اعتمد الكثير منهم علي معيار مصدر العوامل فقسموها إلي عوامل داخلية و أخرى خارجية ، ثم قسموا العوامل الداخلية حسب طبيعيتها إلي عوامل تقنية ، وبشرية ، أما العوامل الخارجية فقسموها إلي اقتصادية اجتماعية، تكنولوجية.

1. العوامل الداخلية المؤثر في الأداء:

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية و التي تؤثر علي أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية ، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها ، التداخل فيما بينها ، التفاوت من حيث درجة تأثيرها و التحكم فيها ،ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما :[1]

☜ **العوامل التقنية :**

- ✓ نوع التكنولوجيا
- ✓ نسبة الاعتماد علي لآلات مقارنة بعدد العمال
- ✓ الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، الو رشات التجهيزات و الآلات
- ✓ نوعية المنتوج ، شكله ،الغلاف
- ✓ مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين
- ✓ التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة
- ✓ نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج

☜ **العوامل البشرية:**

- ✓ التركيبة البشرية من حيث السن والجنس
- ✓ مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجية المستخدمة

[1]– بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2012،2013) ،ص:52،53.

- ✓ أنظمة المكفآت والحوافز
- ✓ العلاقة بين العمال والإدارة
- ✓ نوعية المعلومات

و يبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعًا جدًا ولا يمكن تحديده وضبطه، غير أن الدراسات بينت أن أهم العوامل التي تحقق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها.

2. العومل الخارجية المؤثرة في الأداء:

هناك عدة عوامل تؤثر علي الأداء منها:[1]

☜ **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي....، فالظروف الاقتصادية قد يكون لها أثر إيجابي للمؤسسة، كحالة المؤسسة التي يرتكز نشاطها علي التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي، كذلك الأسواق والمنافسين.

☜**العوامل الاجتماعية:** تتمثل العناصر الخارجية المرتبط بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقة بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه علي المؤسسات، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري ، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديموغرافي ، فئات العمر ،الأقسام الاجتماعية ودراسة العوامل الاجتماعية تقديم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرساء منتوج جديد و استهداف حصة من السوق.

☜ **العلوم السياسية و القانونية:** من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسات الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية،

☜**العلوم التكنولوجية،** من بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والإبداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع، تمثل هذه العوامل عنصرًا بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلي حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف ، تحديد نوعية المنتجات ، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب علي المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها ، وتقيمها ، وتحديد آثارها سواء بالنسبة للبضاعة التي تنتمي إليها أو الصناعات الأخرى التي تؤثر علي مستقبلها ، بل إن

[1]– بن خليفة حمزة، مرجع سابق ،ص:53،54.

دورها لا ينحصر في المتابعة بل يتعد إلي تشجيع بحوث التطوير و التنمية علي المستوى الداخلي لها من أجل أن تكون سباقة إلي الإبداع و الاختراع وبالتالي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها.

ثانياً: محددات الأداء

يقال عن الأداء أنه يضمن الاستمرارية، ويرسي التنمية ، ومن هذا المنطلق يمكن أن تتضح لنا محددات الأداء والأسباب التي تدعو للقول أن هاته المنظمة ذات أداء أعلي من تلك ، في حقيقة الأمر ،هناك محددات كثيرة للأداء ، ولكن الملفت للنظر الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية كأحد المحددات التي تلعب دورًا مهما في أداء أحسن وتتمثل المحددات فيما يلي :[1]

❖ **الأداء عن طريق التنظيم:** ترجع قواعد الأداء عن طريق التنظيم، إلي نظرية التنظيم التي ظهرت في أوائل القرن العشرين ، تمثلت في الدراسات و إلا ساهمات التي قدمها كلا من المهندس فريدريك تايلور وهنري فايول وسميت آنذاك بمدرسة التنظيم العملي للعمل .

ويعتبر تايلور أداء المؤسسة هو نتاج لقيمة التنظيم بها ، وأن التنظيم هو المحدد الذي يفرض شروطه علي النظام الاجتماعي ،هيكل العمل ،ومجموع الوظائف ، ويحدد سلوكيات الأفراد وحركاتهم وأن دورهم محصور فقط في الإنتاج المتوقع من طرف المنظمين ،لا في التفكير أو الأخذ بروح المبادرة إذا لابد للعاملين من الاحترام المطلق للقانون و التعليمات ، والتميز بالقدرة البدنية العالية .

حصر تايلور القواعد الأساسية لنظريته فيما يلي :

- ✓ تقسيم وتجزئة المهام، لتسهيل حركات الأفراد
- ✓ التخصص في العمل، فالعامل يقوم بنفس العمل كل يوم
- ✓ الفردية في العمل، حيث يرفض اتصال عاملين ببعضهم البعض

❖ **الأداء عن طريق الإستراتيجية** : خلا ل الخمسينات من القرن الماضي ، ظهرت بعض المدارس في التسيير والإدارة اهتمت أساسا بالسوق والعميل ،ذلك بعد ظهور بعض الإخفاق للنموذج التايلوري (وجود منظمات جيدة من حيث التنظيم ولكن حققت نتائج هزيلة لأن ليس لها القدرة عن التوقع ومواءمة الأهداف)

[1]–بن حامد الغني ، أثر تنمية الكفاءة الفردية في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات العمومية ،رسالة ماجيستير في علوم التسيير ،تخصص تسيير عمومي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2006.2005) ،ص:10،11.

تمثلت تلك المدارس في مجموعة بوسطن الاستشارية،ومدرسة ما كنزي،ومدرسة هارفارد.....حاولت تلك المدارس خلق إستراتيجيات تمكن المنظمات من توقع حاجات ورغبات الزبائن وتحولت المؤسسة من النظرة الإنتاجية التقليدية إلي النظرة التسويقية ، وجعلت من حاجات ورغبات العميل أولى اهتماماتها.

حددت تلك الإستراتيجية الوسائل التي من خلالها تصل المؤسسة لأهدافها ويمكن حصروها كالتالي:[1]

- ✓ **تحليل البيئة:** من جلا ل تحديد الفرص المتاحة.
- ✓ **تحليل محفظة نشاطات المؤسسة:** من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.
- ✓ **تبني مجموعة من الخيارات الإستراتيجية.**

❖ **الأداء عن طريق الأفراد :** ظهرت هاته المقارنة في بداية الثمانيات ، وكانت نتاج لدراسات عديدة متجددة ، لفتت الانتباه للنموذج الياباني الذي حقق نجاحات باهرة ،وتساءل الباحثون عن أسباب القدرة التنافسية للمؤسسات اليابانية بالرغم من أنها لا تمتلك موارد طبيعية ، وعوامل إنتاجية ضخمة وليس لديها هياكل تنظيمية مختلفة عن نظيرتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ،ولا تتبع إستراتيجيات جد جيد ، ولكن الشيء الوحيد المختلف هو نوعية الموارد البشرية التي تمتلكها سواء الفردية أو الجماعية.

إن الفعالية البشرية هي نتاج لعاملي التحفيز والكفاءة ، حيث اعتبر الفعالية البشرية كنتاج لتفاعل أفراد المؤسسة ،وذلك عن طريق تحفيزهم ،وتثمين كفاءاتهم والاتصال فيما بينهم .

فالتحفيز يعبر عن إرادة التصرف والنجاح والمشاركة الفعالة لكل فرد بينما تعبر الكفاءة عن الاحترافية ، والمعرفة والمهارة (شروط الفعالية الفردية) في حين تعبر ثقافة المؤسسة عن اللغة الموجودة والقيم الموحدة.

كل هاته المحددات الثلاثة تؤثر بصفة مباشرة علي نضام تسيير الموارد البشرية بالمؤسسة ،الذي يقوم بدوره بمراقبة المؤهلات المطلوبة للأفراد لشغل وظائفهم .

هذه النظرية الجديدة جعلت كل فرد داخل المؤسسة عضو فاعل، مسئول علي كل أفعاله وأعماله،قادرًا علي أخذ روح المبادرة والإبداع والتطوير والاختراع ، وهو علي عكس ما جاء بيه النموذج

[1]– بن حامد الغني، مرجع سابق ، ص:11،12.

التايلوري، توالت العديد من الأعمال البحثية ، التي كان موضوعها مفهوم الفعالية البشرية ، والأداء عن طريق الأفراد والكفاءات ، وطرق اكتسابها، وتثمينها ، وتسييرها ، هاته الأخيرة أصبحت عاملا أساسيا في تحقيق الفعالية البشرية .

من خلال المقارنات التي تناولناها، توضح لنا أن الأداء للمؤسسة نتاج العوامل التالية:

- ✓ نوعية التنظيم المتبع: ويتمثل في الفعالية التنظيمية وهي تجسيد في نفس الوقت للمواءمة و الفعالية.
- ✓ اختبار الإستراتيجية الأنجع: وتتمثل في الفعالية الإستراتيجية.
- ✓ كفاءة الأفراد في تحقيق تلك الإستراتيجية: وتفعيل ذلك التنظيم وتتمثل في الفعالية البشرية.

إنا المزج الجيد بين هاته الفعاليات الثلاث ، قادرا علي تحقيق الأداء الجيد والفعال ، فهي بذلك لا يمكن الفصل بينها أو الاستغناء، علي إحداهما .

الأداء هو نتاج الفعالية التنظيمية، والفعالية الإستراتيجية، وكذلك الفعالية البشرية، ولكن أصبحت الفعالية البشرية الأهم، لأنها هي التي تضمن قدرة التنظيم علي التأقلم وتخلق أحسن الخيرات الإستراتيجية وتطبقها.[1]

ثالثاً: أبعاد الأداء

لا بد من تحليل الأبعاد التي يتضمنها مفهوم الأداء ، إذ يركز البعض علي الجانب الاقتصادي في الأداء ، بينما يركز البعض الأخر علي الجانب التنظيمي والاجتماعي ، وهذا من منطلق أن الأداء مفهوم شامل وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

✓ **البعد التنظيمي** : يقصد بالأداء التنظيمي الإجراءات و الآليات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي لتحقيق أهداها ،ومن ثم يكون لدي إدارة المؤسسة معايير يتم قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها علي الأداء علي ضوءها ، ومع الإشارة إلي أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقع ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية ،وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلي مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية ويختلف عن الناتج المتعلق بالفعالية التنظيمية ، ويستنتج مما سبق أن المعايير المعتمد في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دورا هاما في تقييم الأداء ، حيث أن يتم تتيح للمؤسسة وعي وإدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت المناسب من خلال المؤشرات الأولية قبل إدراكها من خلال أثرها الاقتصادي ,

[1]– بن حامد الغني، مرجع سابق ،ص:12.

✓ **البعد الاجتماعي:** يشير البعد الاجتماعي للأداء إلي مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين مؤشر على وفاء الأفراد لمؤسستهم، خاصة إذا أوفت بحاجات العاملين فيها ، وتتجلى أهمية ودور هذا البعد في التأثير السلبي لاهتمام المؤسسة بالجانب الاقتصادي فقط و على حساب الجانب الاجتماعي للموارد البشرية ، إذ يؤثر ذلك وعلى المدى البعيد سلبيا علي تحقيق المؤسسة لأهدافها ، فقد أشار الأدب الخاص بالإدارة إلى أن جودة الإدارة في المؤسسة تعتمد علي المؤسسة الانسجام بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية ، ومن هنا لابد من الاهتمام بالمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة كالصراعات والأزمات والخلافات.....[1]

المطلب الثالث: مفهوم عملية تقييم الأداء وأهميته وأهدافه

إن المؤسسات ليس بإمكانها استغلال مواردها المختلفة استغلال أمثل باستخدام إدارة جيدة ورشيدة ومتطورة ، و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة مراكز قوتها ومراكز ضعفها إلا عن طريق تقييم الأداء المالي الذي يظهر مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلي :

مفهوم تقييم الأداء و أهميته وأهدافه و المراحل التي يمر بها و الصعوبات، ومفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثر فيه.

أولا : مفهوم تقييم الأداء

وردت الكثير من التعريفات التي تنظر إلي عملية تقييم الأداء علي أنها عملية تعبر عن تقييم نشاط المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة ، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.[2]

ويعرف أيضا بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب .[3]

[1]– إبراهيم محمد المحا سنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2013، ص108، 109.

[2]– عبد المليك مزهوده ، مرجع سابق ، ص95.

[3]– مجيد الكرخي ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية ، بدون ط ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2010،ص31.

ويمكن اعتبار عملية تقييم الأداء على أنها نشاط تقوم به المؤسسة بغية قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المحددة من قبل، ثم تقدير الانحرافات بين هذه النتائج والأهداف الموضوعة مسبقا مع تقصي أسبابها والبحث في طرق علاجها و اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات.[1]

كما أنها تعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر ، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة .[2]

كما ينظر الباحثين إلي عملية تقييم الأداء على أنها الحلقة الأخيرة في سلسلة العمليات الإدارية حيث تبدأ العملية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة ثم توضع خطة أو برنامج زمني محددة ، يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة ويتم إجراء تنظيم للمؤسسة ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف ونتائج متوقع ، تقود عملية الرقابة على التنفيذ إلي المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء .[3]

حيث تهدف عملية تقييم الأداء إلي الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة ، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية ، بينما الثانية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة .[4]

ومنه فإن عملية تقييم الأداء تهدف لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له مسبقا في خطة المؤسسة حيث يساعد على اكتشاف الأخطاء والانحرافات ، والقيام باتخاذ ، والقيام باتخاذ إجراءات تصحيحية ، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

---

[1]– شباح نعيمة ، مرجع سابق ،ص14.

[2]– صلاح الدين حسين السيسي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات الملية ، دار الوسام للطباعة والنشر ، الإمارات العربية المتحدة ، 1998،ص232.

[3]– قمري زينة ،واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية ودورها في اتخاذ القرارات ، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،يومي 27.28جانفي 2009.ص2.

[4]– داود عبد الغني ،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية مجلة الباحث ، العدد 4، جامعة ورقلة ،2006، ص41.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تقييم الأداء بالغ الأهمية لأنه يحقق مجموعة أغراض، تختلف باختلاف المؤسسة التي يتم تقييمها:[1]

فعلى مستوى المنظمة، يحقق مجموعة فوائد منها، وعلى سبيل المثال، قياس الفعالية التنظيمية والتعرف على إنتاجية التنظيم، وتحديد جوانب الضعف الإداري وطرق علاجها، وتوافر المعلومات الإدارية الضرورية لاتخاذ القرارات، وتحسين طرق التنبؤ بالأداء المتوقع، توافر الأساس الموضوعي لكثير من أنشطة الموارد البشرية وبما يكفل تحسين هذه الأنشطة .

على مستوى الوحدة التنظيمية، يحقق عدة فوائد منها متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة، ومتابعة تحقيق كفاءة أداء الأنشطة، وتدعيم عملية الاتصال، وتخطيط القوى العاملة، والكشف عن المشكلات الإدارية أو التنظيمية وتصويبها ، وتشجيع المنافسة بين الإدارات والأقسام بما يؤدي إلى تحسين إنتاجيتها.

أما على مستوى الفرد، فإن فوائد تقييم الأداء تشمل تحسين الفرص المتاحة لتحسين وتطوير أداء الفرد ، ودعم ثقة الأفراد بأنفسهم وحصولهم على تشجيع الإدارة ،وتنمية المنافسة بين الأفراد وتشجيع السلوكيات الإيجابية للأفراد .

وتعود أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسات إلي الانتشار السريع للمعلومات عبر العالم، حيث تركز المؤسسات على تقييم أدائها والتحسن المستمر، فالمؤسسات ذات الأداء الأفضل هي التي تستطيع البقاء والمنافسة في الأجل الطويل.

وتكمن أيضا أهمية تقييم الأداء في المؤسسات لعدة أسباب هي:

تقييم أداء المؤسسات ومستواها في ظل تحقيق الأهداف المنشودة، وعقد مقارنة بين الأداء التالي للمؤسسة وأدائها الماضي ، ومقارنة الأداء مع المؤسسات الأخرى ،و اتخاذ قرارات تتعلق باستثمارات البديلة وتقييم التغيرات التي تم إدخالها على المؤسسة ،وإلقاء الضوء على الأجزاء التي تحتاج إلي تطوير

[1]– وصفي الكساسبة ، تحسين فعالية الأداء المؤسسي ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان . الأردن ، 2011، ص: 83، 84.

الأداء ،حيث أن ضعف أداء المؤسسات يعود إلي عدة أسباب أهمها ، ضعف طرق التقييم ، أو أن الهيكل التنظيمي غير ملائم مما يؤدي إلي فشل التقييم الدقيق لأعمالها [1]

ثالثا: أهداف عملية تقييم الأداء

تكمن أهداف عملية تقييم الأداء فيما يلي :

- ✓ العمل للحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة مؤسسات جديدة، بإضافة إلي زيادة قدرة و كفاءة المؤسسات الموجودة والقائمة فعلا.
- ✓ التأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعة بأعلى درجة من الكفاءة .
- ✓ التأكد من سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.
- ✓ ويتم ذلك بأن تتحقق أهداف المؤسسة ليس فقط بالمعدلات المقررة لكفاية الأداء، إنما يتعين أن يتم ذلك أيضا في إطار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ تساعد عملية تقييم الأداء في متابعة نشاط المؤسسة وقياسه وتخطيطه من خلال مؤشرات الأداء وكذلك تساعدها في تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء وذلك عن طريق الاهتمام بالنتائج والانحرافات الشاذة التي تخرج النطاق المحدد لها.[2]

المطلب الرابع : مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته وشروطه

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي :

يعني تقييم المالي للمؤسسة، تقديم حكمًا ذو قيمة علي الموارد الطبيعة والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلي الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة ، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسًا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا ، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس ،التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية :

تحديد مستوى الأهداف من خلال قياسه ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية .

تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم علي الكفاءة كما يظهر في التصوير الإيضاحي التالي:[1]

[1]– وصفي الكساسبة ، مرجع سابق ،ص:84.

[2]– منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، مصر ، 2009،ص:122.

الشكل رقم (01): يوضح تقويم الأداء في منظمات الأعمال

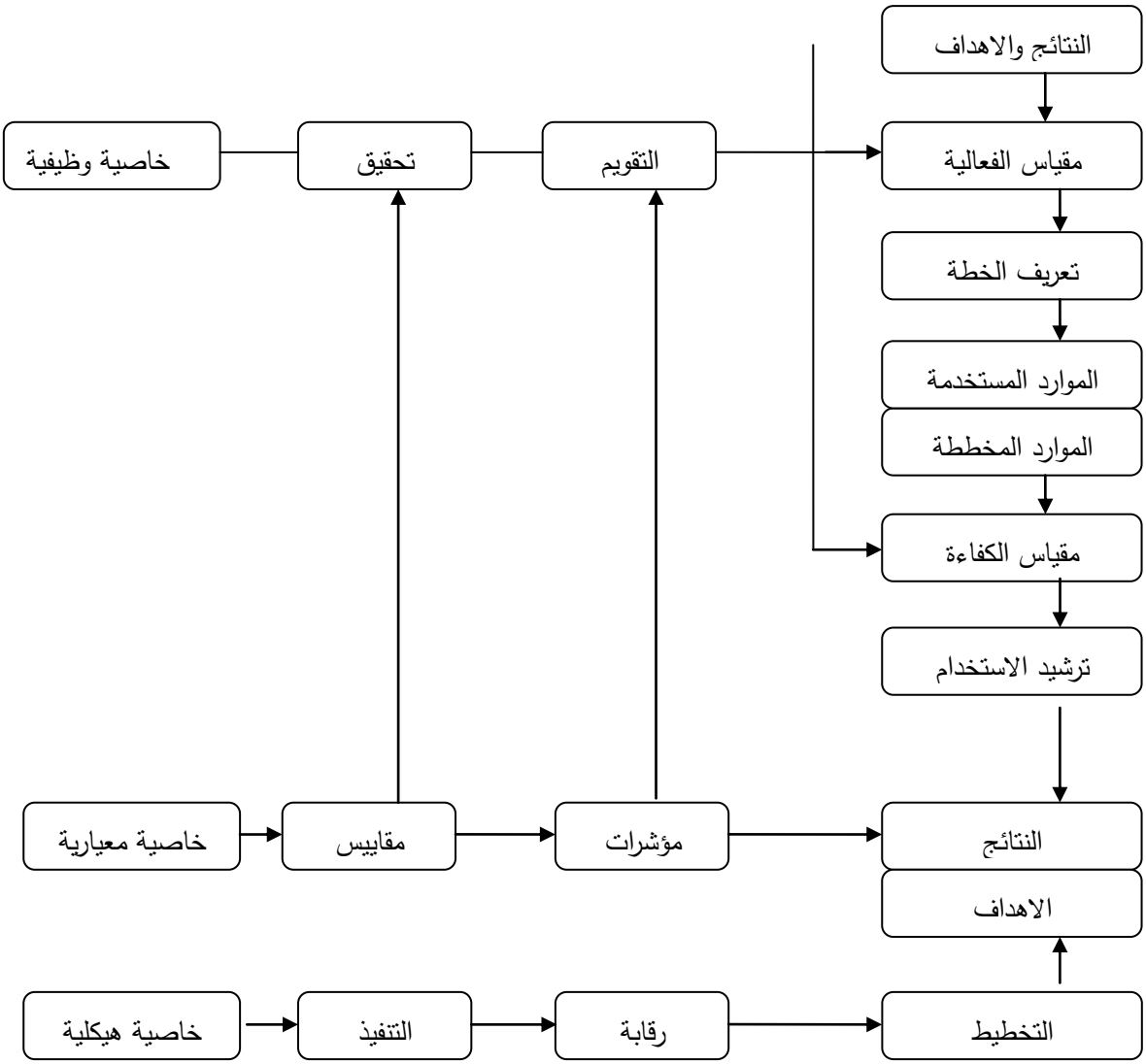

المصدر: السعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال، بدون ط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ص: 38.

[1]– السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، بدون ط ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ص: 38،39.

ولكي تقف أي إدارة على نقاط الضعف والقوة وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا ، وبهذا فالأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة" .

وعليه فعملية الأداء المالي ما هي إلا قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذه الخدمة يقدمها أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[1]

ومنه فإن الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة بطرق ومعايير محددة مسبقا بإضافة إلي أنه الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المختلفة الموجودة فيها ، حيث أن هذا القياس يسمح بتحديد مستوى الأهمية النسبية بين النتائج والموارد وهذا يسمح بحكم على الفعالية.

ثانيا: أهمية وشروط تقييم الأداء المالي:

أيًا كانت المؤسسة عامة أو خاصة، تهدف إلى الربح أو لا فإنها تواجه التزامًا لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم، لذلك فتقويم الأداء يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهي تظهر على طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد إستخدام الموارد المتاحة هكذا تتم حماية المؤسسة ضد أي تحكم تعسفي .

تحتاج أي مؤسسة إلي إعداد نظام لتقيم أدائها حتى تكشف عن نقاط الضعف، حيث أن الأداء الجيد يصبح شرطًا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة تسمح مؤشراته المتوقعة بالحكم علي درجة أمان المؤسسة ، ولذلك فهي ترتكز علي الخطة التمويلية و الإستثمارية لها .

يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراءًا ديناميكيًا، إن النجاح في إنجاز أهداف طموحة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها ، هذه الدافعية تؤدي بدورها إلي إزدياد الفعالية إلي مستوى النجاح المطلوب ، يستلزم قياس أداء المؤسسة مدخلا ديناميكيا ، متعدد الأبعاد والمجالات .

أصبحت المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المحال والزمن المؤديان مقدما إلي تدنية عدم تأكد بيئتها ، كل هذا

[1]– محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي : 5 . 6 ، 2013 ، ص:7.

بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية من المنطقي تقويم قرارات المؤسسة بتحديد هدفها الوظيفي الذي يحث على تعظيم قيمتها السوقية ، ومع أن طبيعة الأهداف المالية تؤدي إلي إستخلاص طابع تكاملي أكثر منه فردي ، إلا أن مسؤولية إنجازها تظل شخصية وبالرغم من صعوبة تحديدها وتعينها لكل شخص في المؤسسة .

من ناحية يجب ألا نجهل المظاهر الرئيسية لتقييم الأداء الاجتماعي التنظيمي للمؤسسة والذي يسبق ويؤسس أدائها المالي ، ومن ناحية أخرى ، لا يمكن قياس أداء المؤسسة المستقبلي فقط بمعطيات محاسبية تاريخية أو معاد تقويمها، إن الأفراد ،البيئة الاجتماعية والمهنية، التقدم الاقتصادي،التطور التقني يمثل كل عوامل هامة في تطوير وأمان للمؤسسة، إلا أنها تشكو من قلة التعبير الكمي، فلذلك يصعب تكاملها ومن ثم فليست معروفة جدا، كذلك يجب إظهار الخصائص النوعية، إذن أهداف المؤسسة الحقيقة هي أهداف نوعية حيث أن الحجم والربح ومستوى النوع الفعلي والمنشود وأهداف التقدم خير مثال على ذلك تحسين الجودة و الارتقاء بها الخدمة، التحكم التقني للمهنة، تفهم احتياجات العملاء ، لذلك فإن الجودة هي أحد خصائص المنتج النهائي وليس العكس، علاوة على أن موازنة البحوث والتطور لا تكون متواضعة في اتجاه ابتكاري وإبداعي، لأن الإستثمار الفكري عالي التكلفة .

من المؤكد أن شعار أي مؤسسة هو الإتجاه أكثر نحوا التنافسية ومن هنا يمثل أداؤها أحد مشاغلها الرئيسة من خلال توضيح النقاط التالية :

- ✓ أيجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم
- ✓ إذا كان نعم، أ يمكن التنبؤ تماما بالأداء المستقبلي
- ✓ أتتوافق النتائج المتوقعة مع العمليات والظروف الحالية
- ✓ أيجب أن ترتكز التنبؤات على الأداء الماضي
- ✓ أكان من الممكن تحقيق الأهداف عند إستبعاد الأداء السيئ لبعض الوحدات
- ✓ أيجب أن يركز الأداء على الآثار المشتركة لقيمة السهم السوقية أو على إزدياد حجم الأعمال
- ✓ أيجب التوقع على أساس دراسة ميدانية[1]

[1]– السعيد فرحات جمعة ، مرجع سابق ، ص: 40،41.

المبحث الثاني : التحليل المالي

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجمها ومعاملاتها وأنشطتها مع بعضها وزيادة المنافسة بينها ، فظهرت فئات وجهات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي و استخدام نتائجه في تقييم المؤسسات القائمة وكشف مواطن ضعفها وتلاقيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة مع المؤسسات وأنشطتها ، لقد أصبح التحليل المالي أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المؤسسات ويمكن الإستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و اهميته

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها إستكشافها أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الإقتصادية تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات .[1]

ويعرف كذالك بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في إتخاذ القرارات ، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل ويعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها ، أيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط و إتخاذ القرارات.

إن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي ، تعد مدخلات لعملية التحليل المالي ، ففي الوقت الذي تكون فيه هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعد بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمؤسسة وتفسيره ، بالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي و ملاءمته شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي

[1]– محمد مطر، التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، 2000، ص:3.

السليم ، والعكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيح (عند القياس المحاسبي أو عند الإفصاح المحاسبي) ، أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية ، إذ ما يبنى على خطأ غالبًا ما يكون خطأ .[1]

ويعرف التحليل المالي أيضا بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[2]

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسات الإقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث توسع المؤسسات وتباعد مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الإقتصادية في العالم ، وظهور حيل و أدوات جديدة من الغش و الخداع والإختلاس أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة في التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي :

- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمؤسسة لاسيما إذا أستخدم بفعالية في المؤسسة.
- ✓ يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء .
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات إتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الإندماج والتوسع والتجديد. [3]

[1]– هيثم الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2000. ص:157.

[2]–عبد الحميد كراجة و آخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ص:141.

[3]– علي خلق الله ، التحليل المالي و إستخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات ، رسالة ماجيستير، قسم الإدارة ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كوبنهاجن ، 2008، ص: 20.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي :

إن التحليل المالي يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديده مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمؤسسة، وهذا يمكن المؤسسة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي ، وبناءًا عليه فإن الإستخدامات الأساسية للتحليل تتمثل في الأهداف التالية :

- معرفة المركز الإئتماني للمؤسسة وكذلك تحديد مركزها المالي .
- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية و المالية التي تتبعها والمالية المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية و الإنتاجية و المالية لها .
- تحديد القيمة الإستثمارية للمؤسسة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق .[1]
- تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط إستثماري .
- المساعدة في إتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة و أعلى عائد
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسئولين في كل المواقع عند إتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالإستثمار إلى مجالات الإستثمار المختلفة و العائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد المتحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطر المرافقة لها .
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.[2]
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول و الخصوم.
- تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية (الفشل المالي) .
- إستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط و الرقابة وتقييم الأداء ,[3]

[1]– خالد وهيب الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2000، ص: 167.

[2]– هيثم محمد الزغبي ، مرجع سابق ، ص: 167.

[3]– محمد مطر ، مرجع سابق ، ص: 4.

هذه الأغراض أو الإستخدامات تبين مدى أهمية التحليل المالي سواء للمؤسسة أو الجهات التي لها مصلحة بالمؤسسة مثل المصارف و المساهمين و المستثمرين، عليه فإن التساؤلات التي يثيرها التحليل المالي كثيرة ومتعددة ، تمكن إدارة المؤسسة من الإستفادة من نتائج أعمالها في الماضي و الإستنارة به للمستقبل، وتعقب عملية التحليل المالي وضع إجابات أو منهج عمل للتساؤلات التي تثيرها عملية التحليل ، وعادة فإن هذه التساؤلات تتمحور في الإستفسار عن مدى قدرة المركز المالي للمؤسسة للوفاء بإلتزاماتها الإعتيادية دون مشاكل وطبيعة مصادر التمويل الطويلة الأجل التي يتكون منها رأس المال وهيكلة ، والعلاقة القائمة بين هيكل رأس المال ومصادر التمويل طويلة الأجل ، ومن هذه التساؤلات أيضا الإستفسار عن الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في إستخدام وتشغيل أصولها ومدى إقتناع حملة الأسهم عن ربحية المؤسسة بما يحقق الأمان أو الإطمئنان على أموالهم وحقوقهم ، ولكي يكون للتحليل المالي أهمية فإنه يرتكز على وجود البيانات و المعلومات وجودتهما و إستخدام أداة التحليل المناسبة سواء كانت بأسلوب كمي أو نوعي ، وأن تكون البيانات ملائمة لعملية التحليل و أن يكون توقيتها مناسبا وأن يكون التحليل موضوعيا وليس مبهما .

وبعد أن تتوفر هذه المعلومات يجب أن يكون هناك المحلل الناجح و المقتدر متسلحا بالمعرفة التامة لطبيعة عمل المؤسسة ومؤهل علميا و عمليا للقيام بهذه الوظيفة بما يساعد ذلك في القدرة على تفسير النتائج ، إن توافر المحلل الناجح و المنهاج العلمي تعتبر من ركائز التحليل المالي ونجاحه لأن الهدف من التحليل المالي هو تفسير القوائم المالية أو التقارير الأخرى .[1]

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

مهما كان مركز أو وضع المحلل، فلا بد من تحديد الجهة التي توجه إليها نتائج دراسته حيث تختلف طريقة عرض البيانات والمحتويات، وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم فمثلا تعرض نتائج التحليل بطريقة مختصرة و أقل فنية ،إذا ما كان موجها إلي المدير العام ، عنه إذا موجها إلى الإدارة المالية .

ويمكن تلخيص وضع المحلل بالنسبة والأطراف التي يخدمها كما يلي:

[1]–خالد وهيب الراوي ، مرجع سابق ، ص: 4.

يمكن القول بأن التحليل يختلف وفقا للجهة التي يوجه إليها التحليل ، سواء تم ذلك بواسطة المحلل الداخلي أو الخارجي .[1]

الشكل رقم (02): يوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

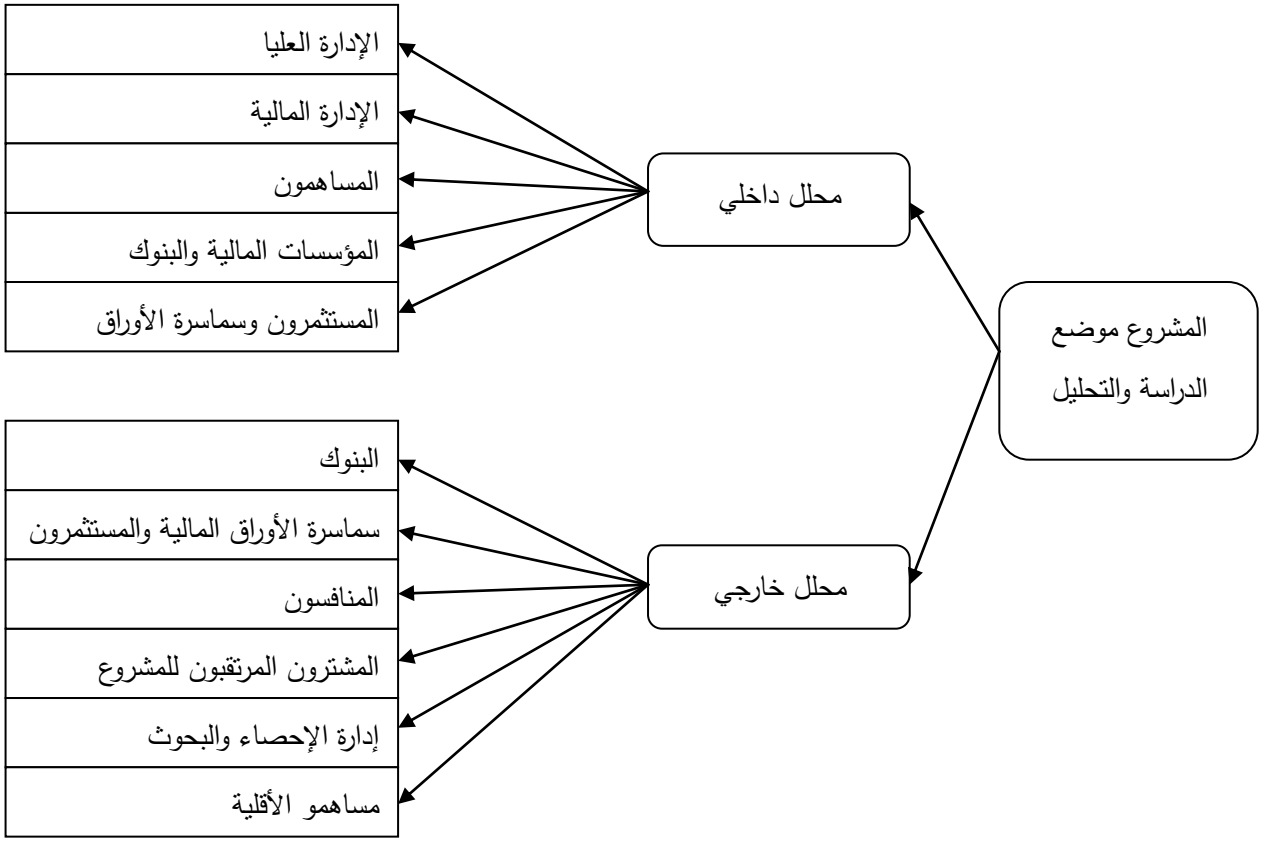

المصدر: عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، ص: 51.

✓ **الأطراف الداخلية** : تتعدد الأطراف الداخلية للمؤسسة التي تستفيد بشكل واضح بتطبيق التحليل المالي ، ولعل أهم تلك الأطراف هم :

❖ **المساهمون:** أو الملاك الأساسين لحقوق الملكية الخاصة بهذه المؤسسة سواء كان الملاك أفرادًا أو مؤسسات أخرى أو جهات حكومية حيث تتابع تلك الجهات مستوى الأداء للمؤسسة في ظل

[1]– عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ص: 51، 52.

الإدارة المالية وكيفية التوصل من خلال هذا الأداء لتقييم وضع الإدارة المكلفة داخل المؤسسة ، وما إذا كانت هناك مساءلة معينة للإدارة أم يمكن اتخاذ قرارات بتوزيع مكافآت أو حصص أرباح .

❖ **إدارة المؤسسة:** والتي تستفيد في المقام الأول بنتائج هذا التحليل في ترشيد ما تتخذه من قرارات دورية في مجالات ، الأرباح أو البيع أو النواحي الأخرى للنشاط ، يهدف قياس كفاءتها و التعرف على نواحي الضعف و القوى في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي ، حيث مكانة المركز المالي تعزز من وجودها في السوق في وجه المنافسة في نفس الوقت تعظم حقوق الملكية وثروتها وقدرتها على تسديد التزاماتها في الأوقات المقررة (مواعيد الاستحقاق).

✓ **الأطراف الخارجية و المحايدة:** تتضمن هذه الأطراف العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة وبخاصة.[1]

❖ **سماسرة الأوراق المالية:** يهدف سماسرة الأوراق المالية من المالية التحليل المالي ، إلى التعرف على ما يلي :

☜ التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة الظروف الاقتصادية العامة ، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .

☜ أسهم المؤسسات التي أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها العملاء.

❖ **المستثمرون الحاليون والمتوقع** : يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل لذا تتركز اهتمامات المستثمر حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة ، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها ، فلكي يرضى المستمر على أرباح المؤسسة يحب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطر وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة.[2]

❖ **الموردون:** يهتم المورد بالتأكيد من سلامة المراكز المالية لعملائه ، و استقرار الأوضاع المالية فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد ،

[1]– شباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير في علوم التسير ، تخصص تسيير المؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2011 . 2012)، ص: 46.

[2]–لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة متنوري قسنطينة ، (2011، 2012)، ص: 79.

وتطور هذه المديونية ، وعلي ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل ، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية ، فيهمهم مثلا التعرف علي ما إذا فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه ، مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم (المركز المالي وحساب العمليات).

إذا أتضح مواظبة و انتظام العميل في أداء التزاماته قبل المورد فإن التحليل والدراسة تدخل في نطاق المستقبل للتعرف على مدى قدرة العميل على سداد التزاماته ، أي أن هذه الدراسات تهم المورد خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الائتمان ، وكذلك الحال بالنسبة للعملاء الجدد.

❖ **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسة ، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها ، خاصة فترة الائتمان ، مماثلة لما تمنح لغيره ، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه ، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم بحاسب متوسط فترة الائتمان.

فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي يمنحها المورد لأحد عملائه ، أقل من تلك التي تمنح من نفس المورد لعملاء آخرين ، لذلك من الأفضل معرفة السبب ، فقد يكون سبب تعجيل الدفع للاستفادة من الخصم النقدي الذي يخفض من تكلفة المواد المشتراة ، وبتحليل العميل للمركز المالي للمورد ، يمكنه من الحصول على شروط أفضل، ومن مصلحة المشروع (كعميل) متابعة مراكز مورديه خاصة المورد الرئيسي، للتأكد من ضمان استمرار، و انتظام ، التوريد للمواد الأولية ومدى مكانية تخفيض تكلفتها .[1]

❖ **الدائنون:** يقصد بالدائن كل ما يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤها للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية .[2]

لذا فهم يهتمون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها :

☜سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

[1]– عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص: 72،71.

[2]– لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص: 80.،

☜ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخدامها و التوقعات الطويلة الآجل .

☜قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة والطويلة لأجل معا.

☜السياسات التي إتبعتها المؤسسات في الماضي لمواجهة احتياجات المالية .

☜مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.[1]

❖ **الجهات الضريبة أو الحكومية:** وتمثل هذه الجهات ما يعرف بهيئات الإشراف والرقابة مثل الهيئة العامة لسوق المال أو مصلحة الضرائب أو مصلحة المؤسسات والجهات التابعة لوزارة التجارة و الاقتصاد في حالة تنوع نشاط المؤسسة في حركة تجارية للاستيراد و التصدير ، وكذلك الجهات الرقابية من وزارة التموين والتجارة الداخلية والبنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.

❖ **المنافسون:** وحتى المنافسون يستفيدون من بيانات التحليل المالي، فالمنافس الذي يظهر من تحليل بياناته المالية أنه يحقق ربحية متواضعة ستكون قدرته على التنافس أقل من غيره الذي حقق ربحية أعلى. [2]

المطلب الرابع: مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل وانواعها

أولاً: مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي مؤسسة إلى نوعين هما:

1 -**مصادر داخلية من المؤسسة نفسها:** وتشمل المصادر الداخلية للمعلومات المالية ما يلي :

- القوائم المالية الأساسية : وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية .
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءًا ضروريًا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنة أو ربع سنة).

[1]– تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية ، ندوة ، هيئة الأوراق المالية والسلع ، أبو ظبي ، رأس الخيمة . دبي ، ستمبر 2006.

[2]–شباح نعيمة ، مرجع سابق ، ص: 47.

- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
- تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها .
- قوائم تنبؤات الإدارة.
- معلومات أخرى

2 – **المصادر الخارجية:** يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية للمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات المنافسة، ولذلك يعد تجميع معلومات عن الصناعة المصرفية مفيدا لعملية التحليل ويضاف إلي تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة ، وبيانات عن ظروف المنافسة الدولية ، وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة مثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات و اتفاقية بازل.[1]

ثانياً:أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع للتحليل المالي منها

1. **التحليل العمودي** : ينطوي علي دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين وتوصف بالسكون والثبات وتساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة اكتشاف نواحي الضعف والقوة ولكن يظل بحاجة إلى أن يدعم بالتحليل الأفقي و استخراج المركز البيعي .
2. **التحليل الأفقي:** ويشمل دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت ويستخدم كذلك في حالة النسب المالية ويساعد التحليل الأفقي على الآتي:
   - ✓ إكتشاف سلوك النسبية أو أي بند من بنود أو أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن .
   - ✓ تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير إلى جذورها .
3. **التحليل المالي بالنسب:** يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة وعندها يمكن للإدارة :

[1]– طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية ، الجزء الثاني ، بدون ط ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1999، ص: 31. 32.

- ✓ تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها .
- ✓ تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها .
- ✓ اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها .[1]

المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية التي تقوم المؤسسة بإعدادها في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي إلى جانب قائمتي المركز المالي و الدخل .

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها لاشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم أداء المؤسسة ، و اختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية ، حيث أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس و تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية و المرونة و التدفق النقدي الحر .

المطلب الأول: تقييم السيولة باستخدام قائمة التدفق النقدي.

يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلي نقدية و لتستخدم النقدية بدورها في سداد الالتزامات قصيرة الأجل .[2]

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة التي لديها النقدية كافية لسداد ديونها المستحقة ، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة و كفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها ، وتقسيم التدفقات النقدية للمؤسسة إلي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ، و تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية ، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ، يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة ، فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المؤسسة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المؤسسة لا يكون أمامها إلى تسييل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو الالتجاء إلي التمويل الخارجي ، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من

[1]– محمد سعد عبد الهادي ، مرجع سابق ،ص:89.

[2]– سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، بدون ط ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004. ص: 275.

الأنشطة التشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ثم فإن قوة السيولة للمؤسسة تربط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

ومن أهم النسب المستخدمة لقياس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشير هذه النسبة إلي قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية و التمويلية الضرورية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.[1]

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ فوائد الديون

تشير هذه النسبة إلي قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون ، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة لديون .[2]

نسبة التدفقات من الأنشطة نسبة التشغيلية إلي استحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل

تشير هذه النسبة إلي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون الأجل و الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل ، إن ارتفاع هذه النسبة يعنى أن وضع السيولة للمؤسسة جيد و لا تعاني من مشكلات تتعلق بها .[3]

[1]– بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص: 70،71.

[2]– مطر محمد ، مرجع سابق ، ص: 164.

[3]– بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص : 71 .

المطلب الثاني : تقييم الربحية باستخدام قائمة التدفقات النقدية

يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي و إذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات و هذا يؤدي إلي معرفة أداء المؤسسة وربحيته وهل يسير صعودا أي هل المؤسسة تطور من أدائها أم لا.[1]

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على أساس النقدي يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح ، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع ، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة ، إن من بين النسب التي اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي :

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

مؤشر النقدية التشغيلية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة ÷ صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة علي توليد تدفق نقدي تشغيلي .

نسبة التدفق النقدي= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال [2]

[1]– علي خلف عبد الله ، مرجع سابق ، ص: 27.

[2]– منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي ، الطبعة الثانية ، داروائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005،ص :30.

المطلب الثالث: تقييم السياسات المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المالية المناسبة ، ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن هذه النسب المالية ما يلي :

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية علي المساهمين ÷ صافي التدفق النقدي التشغيلي

حيث تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية .

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات ÷ صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارية المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية .

نسبة الإنفاق ق الرأسمالي= الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

إن انخفاض هذه القيمة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم.[1]

المطلب الرابع : تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة باستخدام قائمة التدفق النقدي

المرونة المالية : هي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ، وقدرتها على مواجهة ، الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة ، أو هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات و الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات ، ونسب تقييم المرونة المالية هي:

المعدل النقدي لتغطية الديون= صافي التدفقات النقدية من العمليات ÷ متوسط الديون الإجمالية

[1]– اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجيستير ، في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال ، جامعة ألحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص: 93.

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات .

التدفقات النقدية الحرة : هي التدفقات المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحا فضة على استمرارية الأنشطة التشغيلية ، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية .

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات– (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة سداد الديون، شراء أسهم الخزانة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية سداد الديون شراء أسهم الخزانة أو الإضافة للسيولة .[1]

[1]– بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص: 76.

خلاصة الفصل

تستخدم الكثير من المؤسسات التحليل المالي لغرض تقييم أدائها المالي ، وتوقع ما سيكون في المستقبل وبالرغم من أهمية قائمتي المركز المالي والدخل في التحليل ، إلى أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضا من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا ، فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة ، بإضافة إلى المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في تقييم السيولة والمرونة المالية ، وكذلك تساعد في تقييم الربحية ، وتقييم السياسات المالية ، ومما سبق نلاحظ أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة النظرية إلى دور قائمة التدفق النقدي في تقييم أداء المؤسسة، سوف نتطرق بالدراسة في هذا الفصل إلى حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور بطولقة من مبحثين :

االمبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة حدود سليم

المبحث الثاني : المحتوى المعلومات للقوائم المالية

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية و النسب المشتقة

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة حدود سليم

بغية التعرف علي التطور التاريخي للمؤسسة ونشأتها قمنا بتقسيم المبحث إلي ثلاث مطالب : نقوم بالتعرف علي المؤسسة ثم تطوريها وفي الأخير ما هي الأهداف التي تطمح المؤسسة لتحقيقها في المستقبل.

المطلب الأول : النشأة والتعريف

أنشأت مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور سنة 1990بمدينة طولقة وتبلغ مساحة المؤسسة حوالي4200 متر مربع ، برأس مال قدره 10000000دج كما يقدر عدد العمال ب 200عامل .

كانت نشأة هذه المؤسسة على يد مؤسسها حدود سليم قام بتأسيسها وتزويدها بمختلف الوسائل والمعدات وقام بتطويرها منذ أن بدأت سنة 1990 إلي يومنا هذا حيث أصبحت مؤسسة لا يستهان بها من خلال ما أصبحت تملكه من إمكانيات و مؤهلات استطاعت بواسطتها الولوج في السوق العالمية .

تعتبر من بين المؤسسات الرائدة في مجال تصدير التمور بأنواعها المختلفة حيث تقدم تمور ذات جودة عالية حيث تقع في المنطقة الصحراوية المعروفة والمشهورة طولقة التي تحتل مساحات شاسعة من النخيل تقر ب1500نخلة .

تقوم المؤسسة بالتصدير للعديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، فرنسا ، الأردن ، البحرين ...، وتوسعت إلي أسوق أخرى مثل ماليزيا ، بنغلادش ، الهند، وغيرها من الدول حيث يتمثل هدف المؤسسة في تطوير المنتجات إلي مستويات عالية من حيث التغليف و التعبئة ، تقوم المؤسسة بإنتاج عدد كبير من أنواع التمور مثل (تافزوين ، تامجهورت ، تينيسين ...)، أنواع أخرى كثير هذا التنويع يأتي بسبب الإستراتيجية العالية وسبل التخطيط الاستراتيجي المتطور ، ومشاركة كفاءات ذو خبرة عالية في هذا المجال ، أدى كل هذا إلى تطوير المؤسسة وتحسين سمعتها على المستوى الدولي من خلال الجودة العالية لمنتجاتها المختلفة .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتكون مؤسسة حدود سليم من المستويات التنظيمية التالية :

أولا : مدير المؤسسة

إن مدير المؤسسة هو نفسه مالك المؤسسة وهو المسير الرئيسي لها و المسئول عن الإدارة ويتمثل

دوره في الإشراف العام على جميع الأنشطة ، ويسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة والمتمثلة في بيع وشراء أنواع التغليف و التمور و إلى إرضاء الزبائن بكافة الطرق و إبراز جودة المنتجات في مختلف دول العالم .

ثانيا: الأمانة

وتتمثل في الرد على الهاتف وأيضا تنظيم المواعيد والمقابلات واستقبال الزوار و أيضا تنظيم الاجتماعات وإعداد جدول الأعمال بناءًا على توجيهات المدير و إعداد المذكرات الجوابية وتلقي الفاكسات و المراسلات والرد عليها بعد استشارة المدير.

ثالثا: الإدارة

بحيث توكل لها التحكم في المصالح والأرقام بالمؤسسة إدارة الشؤون الداخلية بها ويشرف عليها المدير العام (حدود سليم) ويتولى الإدارة والإشراف على مجموعة من المصالح:

مصلحة المحاسبة: وتتمثل مهامها في:

- ✓ إعداد وتحليل الميزانية السنوية في الآجال الشرعية.
- ✓ ضمانة التسيير الجيد للمحاسبة المالية والقانونية وفي التاريخ المحدد.

مصلحة المالية : وتتمثل مهامها في :

- ✓ مراقبة كل العمليات المالية للمؤسسة
- ✓ يصادق على بعض الفواتير التي تم تقييم مبالغها
- ✓ معرفة حاجة المؤسسة للأموال
- ✓ البحث عن مصادر التمويل وتحليل وضعية المؤسسة المالية

مصلحة الصيانة : وتتمثل مهامها في :

- ✓ معالجة التمور بالمواد اللازمة وتبخيرها

- ✓ صيانة جميع الإلكترونية وتصليحها وتغيير جميع قطاع الغيار التالفة

مصلحة البيع : تتمثل مهامها في :

- ✓ العمل علي دراسة الكمية المطلوبة ومقارنتها بالكمية المنتجة لتوفرها إلى العملاء حسب الحاجة
- ✓ اختبار أفضل الأسواق و أفضل الأسعار

مصلحة التموين: تتمثل مهامها في:

- ✓ شراء التمور ومواد التعبئة والتغليف من داخل الوطن وخارجه
- ✓ البحث عن أفضل الموردين وبسعر منخفض

مصلحة التسويق: تتمثل مهامها في:

- ✓ مراقبة كل عمليات البيع والصفقات
- ✓ تتبع المنتج من بداية إلي النهاية
- ✓ تقدم الحلول الممكنة
- ✓ تحميل البضائع
- ✓ مراقبة مرحلة إنتقال السلعة حتى وصولها إلى العميل

مصلحة الموارد البشرية : تتمثل مهامها في :

- ✓ الاهتمام بشؤون المالية والبشرية
- ✓ مراقبة العمال وأجورهم

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حدود سليم لتوضيب و تصدير التمور

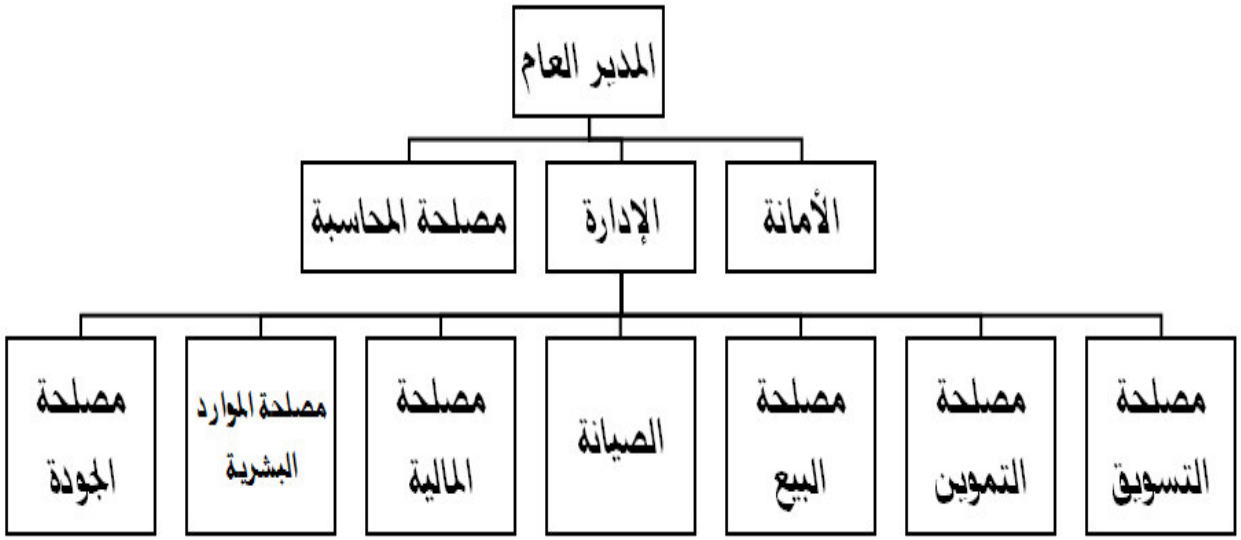

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد علي وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : أهداف المؤسسة

تتمثل أهداف المؤسسة في ما يلي :

- ✓ تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي
- ✓ زيادة الأرباح
- ✓ توفير مناصب العمل
- ✓ التعريف بالتمور الجزائرية وتحسين صورتها على المستوى الدولي
- ✓ تطوير المنتجات والعمل على إتباع استراتيجيات التسويق
- ✓ الترقية والازدهار
- ✓ الحصول على أسواق جديدة
- ✓ المحافظة على حصتها في السوق

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة حدود سليم

لدراسة الأداء المالي لأي مؤسسة يجب معرفة القوائم المالية لها لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض القوائم المالية لمؤسسة حدود سليم حدود

المطلب الأول : عرض الميزانية

إن أي دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية يتطلب على الأقل ميزانيتين محاسبيتين لسنتين مختلفتين.

الجدول رقم (03) :أصول مؤسسة حدد سليم في 31- 12 - 2010 **الوحدة : دج**

الأصول	ملاحظة	2010			2009صافي
		الإجمالي	المؤونات والاهتلاكات	الصافي	
أصول غ جارية					
فارق الإقتناء		-	-	-	-
تثبيتات معنوية		7800000	364666	415334	2624000
تثبيتات عينية		-	-	-	-
الأراضي		26240000	-	26240000	-
المباني		19532468	680310,02	18852157,98	-
تثبيتات عينية أخرى		37328425	2044880,09	35283544,91	-
تثبيتات ممنوح إمتيازها		-	-	-	-
تثبيتات يجرى إنجازها		-	-	-	-
تثبيتات مالية		-	-	-	-
مساهمات أخرى		1400000	-	1400000	1400000
سندات أخرى مثبتة		-	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى غ جارية		-	-	-	1941996.76
ضرائب مؤجلة على الأصل		939413,57		939413,57	995869.57
مجموع الأصول غ الجارية		86220306,57	3089856.11	83130450,45	330577866.33
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد تنفيذ		2065717520	1589013477	-	-
حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة		-	-	-	-
الزبائن		8279184	2069796	6209388	23601743
المدينون الآخرون		-	-	-	-
الضرائب و ما شابهها		13734.99	-	13734.99	5000000
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة		-	-	-	-
الموجودات وما شابهها		-	-	-	-
الخزينة		6678854	-	66778854	1359721
مجموع الأصول الجارية		2080689293	1591083273	4896020	68686575

المجموع العام للأصول		2166909600	159417329	8802647045	399264441.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (04): خصوم مؤسسة حدود سليم في 31- 12 -2010 الوحدة دج

الخصوم	الملاحظة	2010	2009
رؤوس الأموال الخاصة		–	–
رأس تم إصداره		2880000	2880000
رأس مال مستعان به		–	–
علاوات الاحتياطات – احتياطات مدمجة		186345,38	186345,38
فارق إعادة التقييم		–	–
فارق المعادلة		–	–
نتيجة الصافية		6293697	3771912,14
حصة ذو الأقلية			
حصة الشركة المدمجة			
المجموع 1		**1036004238**	**3438257,52**
الخصوم الغير الجارية			
قروض وديون مالية		–	–
ضرائب مؤجلة		–	–
ديون أخر غير الجارية		–	–
مؤونات منتجات ثابتة مسبقا		771510473	391101150.6
مجموع الخصوم غير الجارية		**771510473**	**391101150.6**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		44721998.19	44777768.67
ضرائب		397854.32	25395.51
ديون		–	–
		6412481.60	2441869

خزينة			
مجموع الخصوم الجارية		**51532334.11**	**4725033.18**
المجموع العام للخصوم		**8802647045**	**399264441.33**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل

جدول رقم(05): قائمة الدخل لمؤسسة حدود سليم في 31- 12-2010 **الوحدة : دج**

البيان	**2009**	**2010**
المبيعات	68287198	53261198
تكلفة المبيعات	59867798	27160232
مجمل الربح	**8419400**	**26100966**
إيرادات تشغيل أخرى	9032567,78	193929,79
مصروفات تسويقية	4534501,23	3206588,9
مصروفات إدارية	3 027676,46	10656066,86
مصروفات تشغيل	2790363,39	2725190,11
صافي ربح تشغيل	**70994267**	**21794895,79**
مصاريف تمويلية	51280	54929
صافي الربح في الضرائب	4197758	5671368
االضرائب	1300720	189353
صافي الربح	**2897038**	**5482015**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها

هناك طريقتان لعرض قائمة التدفق النقدي هما الطريقة المباشرة و الطريقة الغير المباشرة، ويظهر هذا الاختلاف بين الطريقتين في احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو نفسه في كلتا الطريقتين.

المطلب الأول : إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة حدود سليم بالطريقة المباشرة

هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد ، وكذالك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة ، ثم يضاف إلي رصيد النقدية في بداية السنة ، والجدول التالي يبين قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة حدود سليم وفقا للطريقة المباشرة

الجدول رقم (06): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لمؤسسة حدود سليم

في31-12-2010 **الوحدة: دج**

البيان	الملاحظة	المبالغ
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		-
مقبوضات نقدية من العملاء		35868843
مدفوعات نقدية للموردين والمستخدمين		26554111
نقدية متولدة من التشغيل		9314732
فوائد مدفوعة		34227
ضرائب دخل مدفوعة		189353
تدفق نقدي قبل البنود الغير العادية		9091152
مقبوضات من تسوية أضرار غير عادية		5646610
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية (أ)		3444542
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		-
شراء الشركة التابعة		-
شراء أصول ثابتة		-
مقبوضات من بيع آلات		-
فوائد مقبوضة		181204
توزيعات مقبوضة		-
صافي النقدية من أنشطة الاستثمار (ب)		181204
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		-
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال		-
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل		1536985
مدفوعات من التزامات التأجير التمويلي		-
توزيعات مدفوعة		12076598

صافي النقدية من أنشطة التمويل (ج)		**-1053913**
صافي النقدية وما في حكمها		**-6913867**
النقدية وما في حكمها في أول الفترة		**13592721**
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		**6678854**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ **المقبوضات النقدية من العملاء:**

باستخدام البيانات السابقة فإن المقبوضات النقدية من العملاء تحسب كما يلي:

جدول رقم (07) : المقبوضات النقدية من العملاء **الوحدة : دج**

البيان	**المبالغ الوسيطة**	**المبالغ**
مبيعات من قائمة الدخل		-53261198
يخصم الزيادة في قيمة العملاء		17392355
رصيد العملاء في بداية المدة	6209388	
رصيد العملاء في نهاية المدة	23601743	
مقبوضات نقدية من العملاء		**35868843**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

❖ **المدفوعات النقدية للموردين**

المدفوعات النقدية للموردين = صافي تكلفة المبيعات + الزيادة في رصيد المخزون أو – النقص في رصيد المخزون + النقص في رصيد الدائنين وأوراق الدفع أو – الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع

الزيادة في رصيد المخزون = رصيد المخزون في 31- 12-2010 47670403

رصيد المخزون في 31-12 - 2009 - 38725111

الزيادة في رصيد المخزون 8945292

الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع =رصيد الدائنين في 31- 12- 2009 12542989

رصيد الدائنين في 31-12-2010 2991576 -

الزيادة في رصيد الدائنين 9551413

من خلال قائمة الدخل وجدت أن تكلفة المبيعات= 27160232دج

المدفوعات النقدية للموردين = 27160232 + 8945292- 9551413= 26554111

المدفوعات النقدية عن مصروفات التشغيل (نقدية متولدة عن التشغيل): وتمثل مقدار مصروفا

التشغيل الخاصة بالفترة + الزيادة في المصروفات المدفوعة مسبقا + النقص في المصروفات المستحقة أو – النقص في المصروفات المدفوعة مسبقا – الزيادة في المصروفات المستحقة.

وذلك بعد استبعاد الأعباء التي تتضمنها مصروفات التشغيل، التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي ، وأي تغيير لأي أرصدة مخصصات الموجودات المتداولة .

متحصلات نقدية من عملاء 35868843

المدفوعات النقدية للموردين 26554111 -

9314732

الفوائد المدفوعة= مصروف الفوائد الفترة + النقص في رصيد الفوائد المستحقة أو – الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة.

مصروف فوائد الفترة 34227

رصيد الفوائد المستحقة 0 +

34227

ضرائب دخل مدفوعة : تستخرج مباشرة من قائمة الدخل

المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة بالطريقة غير المباشرة

وتعرف بطريقة التسوية وهي تركز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المحتسب على أساس نقدي ، ويبدأ إعداد القائمة

بتعديل مبلغ صافي الربح المحاسبي الوارد في نهاية قائمة التدفق النقدي ، عن طريق طرح أو إضافة البنود التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية ، بحيث تضاف المصروفات غير النقدية كمصاريف الاهتلاك وخسائر بيع الموجودات طويلة الأجل إلى مبلغ صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل ، بسبب أن هذه البنود سبق أن تم تحميلها على دخل الفترة قبل إلى مبلغ صافي الدخل ، كما تطرح من مبلغ صافي الدخل أي مكاسب من بيع الموجودات طويلة الآجل ، بسبب أن هذه المكاسب سبق و أن أضيفت إلى صافي بنود الدخل الواردة في القائمة ، ثم يتبع ذلك إظهار أثر التغيرات الحادث في بنود مكونات رأس المال العامل، أي بنود الموجودات و المطلوبات المتداولة وذلك وفق العلاقة التالية :

جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الموجودات المتداولة (ما عدا النقدية) يؤدي إلى نقص رصيد النقدية (استخدامات النقد) في حين يؤدي نقص رصيد تلك الموجودات إلى زيادة رصيد النقدية (مصادر النقد)

الجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة لمؤسسة حدود سليم :

الجدول رقم (08): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة) لمؤسسة سليم حدود

في 31 – 12–2010 **الوحدة : دج**

البيان	الإيضاحات	مبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الربح قبل الضرائب و البنود غير العادية		6293697
يتم التسوية ب		
الإهلاك الأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة		2728190
خسارة تحويل العملة		2590306
إيرادات الاستثمار		–
الفوائد المدينة		54926
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس مال العامل		11667119
الزيادة في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة الأخرى		-8134448
النقص في المخزون		8945292
النقص في حسابات الدائنون		-9551413
النقدية المتولدة من التشغيل		2926550
فوائد مدفوعة		–

ضرائب دخل مدفوعة		-189353
تدفقات نقدية قبل البنود غير العادية		3115903
مقبوضات عن تسوية غير عادية		328639
صافي النقدية من أنشطة التشغيل		3444542
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء الشركة التابعة ، صافي النقدية المدفوعة		-
شراء أصول ثابتة		-
مقبوضات من بيع آلات		-
فوائد مقبوضة		-
توزيعات مقبوضة		181204
صافي النقدية المستخدمة من أنشطة الاستثمار		181204
التدفقات النقدية من أ نشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال		-
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل		1536985
مدفوعات من التزامات التنويل التأجيري		-
توزيعات مدفوعة		12076598
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		-10539613
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها		-6913867
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		13592721
النقدية وما في حكمها في نهاية المدة		6678854

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة) :

صافي الربح قبل الضرائب والبنود غير العادية تمثل صافي نتيجة السنة المالية.

إهلاك الأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة

إهلاك الأصول الثابتة =2363524 دج و تمثل الفرق بين الإهلاك المتراكم لسنة 2010 والإهلاك المتراكم لسنة 2009

إهلاك عناصر غير ملموسة بقيمة =364666

2728190 =364666 + 2363524

خسارة تحويل العملة وتؤخذ من وثائق المؤسسة

إيرادات الاستثمار لا توجد في المؤسسة وفي حالة وجودها تطرح

الفوائد المدينة هي فوائد ناتجة من الاقتراض

المطلب الثالث : نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة حدود سليم

تعتبر نسب قائمة التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل قائمة التدفق النقدي وتقييم الأداء في المؤسسات المختلفة ومن بين هذه النسب نجد :

1. نسب تقييم السيولة :

- **نسبة تغطية فوائد الديون = صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون**
- **نسبة تغطية فوائد الديون =3444542÷ 37224=92,53**

توضح هذه النسبة عدد مرات تغدية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد الديون92 مرة

2. نسب تقييم الربحية :

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ الاحتياجات النقدية الأساسية**

الاحتياجات النقدية الأساسية وتتمثل في :

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيل	43961072	
مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط المختلفة	37224	+
النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية	0	+
المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين	12076598	
	45274894	=

0,07 =45274894÷3444542

تبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية وما توفره منها وهنا نجد التدفقات النقدية تغطي 7%من احتياجات النقدية

مؤشر النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل

صافي الدخل = مجمل الربح – مصاريف التشغيل

مجمل الربح = إيرادات المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = 53261198– 27160232= 26100966

صافي الدخل =26100966– 2725190,11= 25828375,89

مؤشر النقدية التشغيلية =3444542 ÷ 25828375,89 = 0,13

ويبين هذا المؤشر بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق.

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ إجمالي الموجودات

=3444542÷18778518= 0,18

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي تساهم الموجودات في توليد النقدية ب 18 %

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيل÷ صافي المبيعات

= 3444542 ÷ 53261198=0,06

3. **نسب تقييم السياسات المالية :** وتبين هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمانية التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية وهي كما يلي:

نسبة تغطية التوزيعات = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ توزيعات الأرباح

= 3444542 ÷ 189353=18,19

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم ، نجد أن هذا المؤشر يمثل 18مرة وهذا يبين أن المؤسسة لا تعاني صعوبات في توزيع الأرباح .

4. المرونة المالية :

المعدل النقدي لتغطية الديون: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي النقدية التشغيلية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة بالتزاماتها .

المعدل النقدي لتغطية الديون= صافي التدفقات النقدية من التشغيل ÷ متوسط الديون الإجمالية

0,026=128615865 ÷3444542

متوسط الديون الإجمالية= (إجمالي الديون بداية المدة + إجمالي الديون في نهاية المدة)÷ 2

أي 2,6 % من الديون الإجمالية يتم تغطيتها بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية

التدفقات النقدية الحرة : هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلي مصادر خارجية ، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، كما يبين النقدية التي استخدامها في الاستثمارات الإضافية .

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات)

إذن صافي النقدية الحرة = 6678854 – 189353= 6489501

خلاصة:

من خلال قيامنا بتشخيص و تحليل لأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة ، وجدنا أن التدفقات المتولدة من النشاط التشغيلي ايجابي ويمثل 49,82% وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على النشاط التشغيلي في تحصيل النقدية ، أما النقدية المتولدة من الاستثمار فهي بنسبة 2,62% وهي بسيطة مقارنة بالنشاط التشغيلي ، ولقد كانت النقدية المتولدة من التمويل سالبة بنسبة 15,24% – وهذا يبين أن المدفوعات النقدية أكبر من المقبوضات .

كما يمكن استخدام تحليل قوائم التدفق النقدي من خلال الجانب التشغيلي وجدنا أن النقدية قامت بتغطية 7% من الاحتياجات النقدية ، كما يمكننا من معرفة أهمية الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية، وتبين قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي، ومدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية، وعدد مرات تغطية اللتدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم .

❖ **قائمة المراجع:**

الكتب :

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، مصر.

2. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية،ط2 ، دار وائل، الأردن، 2012.

3. تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ندوة، هيئة الأوراق المالية والسلع، أبو ظبي، رأس الخيمة . دبي، سبتمبر 2006.

4. خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن، 2000،

5. دريد آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، 2007.

6. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.

7. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، بدون ط، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض.

8. سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصور القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000.

9. صلاح الدين حسين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات الملية ، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1998.

10. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الجزء الثاني، بدون ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

11. عبد الحميد كراجة و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع.

12. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

13. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية،ط2، دار المسيرة، الأردن، 2008.

14. عقيلة محمد المبيض، أسامة محمد جرادات، التدريب الإداري الموجه بالأداء ،ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر،2012.

15. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط3، دار حامد، الأردن، 2010.

16. فيصل الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة،، الأردن، 2013.

17. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، بدون ط ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2010.

18. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد، دبي، 2008، ص.

19.محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، 2000.
20.منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، مصر، 2009.
21.منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
22.مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
23.هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
24.وصفي الكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2011.

الأطروحات:

25. بن حامد الغني، أثر تنمية الكفاءة الفردية في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات العمومية،رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2006.2005).
26.بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2013.2012).
27.حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/ 2009.
28.ربيع مسعود، دور القيادة في أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ،جامعة محمد خيضر بسكرة،(2005 . 2006).
29.سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
30.سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر.
31.سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013.
32.سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجيستير ، علوم التسيير، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011– 2012.

33.شادي عطا محمد عايش، أ ثر تطبيق إ دارة الجودة الشاملة علي الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية غزة ، (2007.2008) .

34.شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسير، تخصص تسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (2011 . 2012).

35.شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستي، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.

36.علي خلق الله ، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، رسالة ماجيستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة و الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008.

37.فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

38.لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة متنوري قسنطينة، (2011، 2012).

39.ماجد ماهر فهيم سابا، مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، غزة، 2008.

40.محمد الأمين، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص إدارة ومالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2007/ 2008.

41.محمود يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

42.مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

43.ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004/2003.

44.نوال شين ، دور الأداء الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة قسم تسيير المؤسسة ،(2007.2008) .

45.اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجيستير ، في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال ، جامعة ألحاج لخضر باتنة ، 2009 .

الملتقيات:

46.أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي، 17- 18/ 01/ 2010.

47.حسين بلعزوز، عبد الفتاح علاوي، الإفصاح المحاسبي عن التضخم في القوائم المالية ، الملتقى الوطني حول تقييم المؤسسة،

48.سعد بوراري، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الوادي، 17- 18 /01 / 2010.

الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، عدد7 ،جامعة الجزائر ،2010،2009.

49.عبو عمر،عبو هوده ، دورا لإستراتيجيات العامة للتنافس في تحقيق الأداء في المؤسسة ، الملتقي الدولي الرابع حول المنافسة للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية

50.قمري زينة ،واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية ودورها في اتخاذ القرارات ، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،يومي 28.27جانفي 2009.

51.كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-2010/01/18.

52.محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي : 5 . 6 ، 05 ، 2013.

المجلات:

53.داود عبد الغني ،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية مجلة الباحث ، العدد 4، جامعة ورقلة ،2006.

54.عبد المليك مزهودة ،الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2001.